

- بالنسبة للتوقيت الإجمالي المخصص للفرق والمجموعات خلال هذه الجلسة لطرح السؤال والتعقيب فهو كالتالي:
- السيد رئيس الحكومة: 47 دقيقة؛
 - فريق الأصالة والمعاصرة: 16 دقيقة؛
 - الفريق الاستقلالي: 13 دقيقة؛
 - الفريق الحركي: 9 دقائق؛
 - فريق التجمع الوطني للأحرار: 9 دقائق؛
 - الفريق الاشتراكي: 8 دقائق؛
 - الفريق الدستوري: 7 دقائق؛
 - فريق التحالف الاشتراكي: 7 دقائق؛
 - الفريق الفيديرالي: 7 دقائق؛
 - مجموعة الاتحاد المغربي للشغل: 3 دقائق؛
 - وأخيرا مجموعة الاتحاد الوطني للشغل: دقيقتان.
- شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

أثير انتباهكم إلى أن العداد سيحصى هذه المساحات بصفة تنازلية مضبوطة، وأريد كذلك أن أتقدم بالشكر الجزيل للسادة الرؤساء ديال فريق الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال والحركة الشعبية على أريجيتهم وتنازلهم عن بعض الوقت لأصدقائهم في الفرق الصغيرة. شكرا.

نبدأ الآن في المعالجة في هذه الجلسة، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

التسيير؟ ما كاينش، باقي ما سيرنا، لا أسيدي ما كاين أي إشكال، الله يخليك، الله يخليك، يوصل لك الوقت وخذها، الله يكثر خيرك، الله يكثر خيرك. دابا تكلمتي، على كل حال خذ الكلمة، ما كاين مشكل.

المستشار السيد محمد رماش:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للمدة المخصصة للمجموعات وللفرق لم نتوصل بها إلا لحد الساعة، وبالتالي الترتيب ديال التدخل ديالنا بناء على 2 دقائق كان خاصو يكون من قبل باش نقادوه، ها الأولى.

ثانيا، السيد الرئيس، دائما كنتكلمو أن 2 دقائق كتوقف، ما كتخليش الرسالة كتوصل، علما بأن حتى القضية ديال النسبية، راه كاين الفرق اللي ما ابقاش عندها العدد، حتى مسألة النسبية خاصها يتعاود فيها النظر.

النقطة الثالثة، كتمناو أن هاذ التقسيم اللي كتديروه أنه يعاد فيه النظر، واحنا بالمناسبة راه غادي نرفعو هاذ الشئ إلى المجلس الدستوري

محضر الجلسة رقم 860

التاريخ: الأربعاء 26 صفر 1434 (9 يناير 2013)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وإحدى عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثامنة مساء.

جدول الأعمال: تقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع "التقاعد بين ديمومة الأنظمة ومحدودية التغطية".

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. أعلن افتتاح الجلسة.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، يخصص المجلس هذا اليوم هذه الجلسة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم حول موضوع "التقاعد بين ديمومة الأنظمة ومحدودية التغطية".

وقبل أن نشرع في المعالجة، أعطي الكلمة للسيد الأمين ليجيتمكم علما بما توصل به المجلس من مراسلات وكذا التوقيت الزمني الذي هو نفس التوقيت الذي اشتغلنا به في 7 ديسمبر الماضي. تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوسكوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصلت رئاسة المجلس بقرار للمجلس الدستوري يحمل رقم 913/13، وصرح من خلاله المجلس الدستوري بكون حالة التنافي بين العضوية في مجلس النواب ورئاسة مجلس جهة غير قائم أو غير قائمة حاليا لكون رؤساء مجالس الجهات تم انتخابهم وفق مقتضيات القانون 47.96 الصادر في 2 أبريل 1997 المتعلق بتنظيم الجهات، ولم يتم بعد تنظيم الانتخابات التي تنبثق عنها مجالس الجهات الجديدة وفق أحكام الدستور.

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمقتراح قانون بتحديد النظام الأساسي الخاص بموظفات وموظفي إدارة مجلس النواب، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

هذه الحكومة تحاول أن تواصل مسلسل إصلاح أنظمة التقاعد في إطار الحوار الاجتماعي، وذلك لتعزيز التوازنات الديمغرافية والمالية من خلال مجموعة من التدابير التي تمهيد الصندوق المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، علماً أن إصلاح نظام التقاعد وتعميم تغطية هذه الأنظمة أصبح ضرورة تفرضها الحاجة، إن لم أقل إننا أمام مشكلة أفريقية، ما نسميه (le dilemme africain).

إلا أننا نستخدم طبعاً، السيد رئيس الحكومة، بصعوبات كثيرة، تتمثل في هشاشة الدخل، وتتمثل في العمل غير النظامي وضعف تنظيم بعض القطاعات، وهنا أسوق كمثل التعاون الوطني الذي لم يعرف الترسيم إلا في أواخر الأيام العملية لمستخدميه، مما يجعل كل هذا يجعل المغرب يرتب ويصنف في مؤخرة اللائحة مقارنة مع البلدان التي لها نفس الوضع الاقتصادي كنونس، كمصر وكالجزائر.

وبالتالي، فإن إصلاح أنظمة التقاعد يجب أن يؤدي إلى تطوير الوضع المالي لصناديق التقاعد وتمديد أفق قابليتها للنمو، وهذا ما سيترجم بالنسبة للمتقاعدين حياية معاشات تقاعدهم وتوسيع تغطية نظام التقاعد لفئات جديدة من العمال في مقارنة للتعميم التدريجي، مما سيسمح لكافة المغاربة على أن يتوفروا على دخل بعد توقعهم من مزاوله نشاطهم.

ويمكن القول، السيد رئيس الحكومة، أن إصلاح أنظمة التقاعد هو ضرورة مجتمعية، يجب أن تتم معالجتها بكل مسؤولية وبكل جرأة وفق منظور شمولي بإشراك كافة فعاليات المجتمع لضمان العيش الكريم لكافة المغاربة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وذلك عبر تأدية مستحقات الطبقة العاملة واحترام مقتضيات القوانين ومختلف التشريعات والمواثيق الوطنية والدولية. وكذلك، السيد رئيس الحكومة، لا بد أن تنتهبوا إلى طبيعة الاستثمارات التي تأخذ أموال صناديق التقاعد، إذ لا يعقل أن نستثمر في مشاريع مقلسة ثم يؤدي ذلك.

لهذا نسانلكم، السيد رئيس الحكومة: ماهي الخلاصات التي توصلت إليها اللجنة التقنية لإصلاح أنظمة التقاعد؟ وهل هناك منظور شمولي للحكومة للتعميم بإصلاح أنظمة التقاعد، علماً، السيد رئيس الحكومة، أننا الآن أصبحنا نأكل من رأس المال؟
وشكراً.

السيد رئيس المجلس:

شكراً. الكلمة الآن للفرق الحركي.

المستشار السيد بناصر أزكاغ:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء والمستشارين المحترمين،

باش يفصل فيه.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكراً.

أريد فقط أن أقول أن تنزيل أجراً الفصل 100 من الدستور تم في خمس جلسات إلى حد الآن، وكان فيه نقاش طويل داخل المكتب وبين رؤساء الفرق البرلمانية باستمرار، وتمكننا إلى حد الآن من التوافق على هذا الوقت مع أريحية الفرق التي أشرت لها لثلاث مرات متساوية، والواقع أن التواصل معكم يجب أن يكون باستمرار. إلى حد الآن ربما لم يكن، أنا سأعمل ما في وسعي، إن شاء الله، أن أكون باستمرار والاتصال معكم شخصياً عبر كتابتي. شكراً.
الكلمة للفرق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد السنيقي:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدتان المحترمتان،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الخبراء والمهنيون والدارسون والمؤسسات الوطنية، وفي مقدمتها المندوبية السامية للتخطيط، يؤكدون أن صناديق التقاعد ليست بخير، بل وهي مقبلة على العجز والأزمة.

سؤالنا، السيد رئيس الحكومة المحترم: ما هو تصوركم وما هي خططكم لإصلاح أنظمة التقاعد؟
وشكراً.

السيد رئيس المجلس:

شكراً. الكلمة الآن للفرق الاستقلالي.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

اعتباراً للعناية الملكية السامية التي يوليها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في المجال الاجتماعي، ووعياً من الحكومة كذلك والحكومات السابقة بالضرورة التصوي لمعالجة الأوضاع والاختلالات الاجتماعية، فإن

المتقاعدين والمتقاعدين، وأتم تعلمون، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن هذه الفئات معرضة لكل أنواع الهشاشة أكثر من غيرها، فجل المتقاعدين والمتقاعدين ليست لهم مداخيل غير المعاشات، وبالتالي فإن انهيار صناديق التقاعد بفعل الأزمة المالية لهذه الصناديق سيؤدي - لا قدر الله - إلى انهيار نظام الحماية الاجتماعية، مما ستكون له آثارا ونتائج وخيمة على النسيج الاجتماعي المغربي، كما أن ذلك سيؤدي - لا محالة - إلى اختلالات اقتصادية ستعكس على المواطن المغربي بشكل عام.

وبغض النظر عن الأسباب والحيثيات التي أدت إلى إشكالية سير صناديق التقاعد إلى الإفلاس المؤكد والحتمي، نثير انبهاكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، أننا لسنا في حاجة الآن إلى دراسة الأسباب والمسببات، لأن ذلك من مهام التقنيين والمختصين في الدراسات. وقد شرعت الحكومة السابقة في إنجاز هذه الدراسات التي كشفت عن الاختلالات، وشكلت لجنة تقنية لدراسة السيناريوهات المحتملة لإصلاح هذا النظام.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تعلمون ونعلم جميعا أن هذا الموضوع ليس وليد اليوم، بل فتح فيه نقاش وحوار في عهد حكومات سابقة ولم يحسم بعد. لذا، فنحن نرغب في قرارات سياسية جريئة من هذه الحكومة وفي الوقت المناسب وفي هذا الموضوع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نطرح عليكم السؤال في الموضوع في شقين:

الشق الأول: إذا كان مجموع المساهمات لمختلف الصناديق انخفض ليصل إلى 3,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2009، حسب التقارير الرسمية طبعا، ومجموع التعويضات الممنوحة برسم التقاعد وصل في نفس السنة لـ 2,9% من الناتج الداخلي، ما هي التطورات التي عرفتها هذه المؤشرات بعد نهاية 2012؟ لأن المعطيات التي عندنا الرسمية هي ديال 2009، ابغينا نعرفو في 2012 فين وصلت هاذ المؤشرات؟

الشق الثاني، السيد رئيس الحكومة المحترم، يتعلق بما يلي: ما هي التدابير الإجرائية التي ستقوم بها الحكومة لحل هذه المعضلة؟ وهل لكم أن تقدموا لنا جدولة زمنية مضبوطة لهذه التدابير؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة زيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيد رئيس الحكومة،

خلافا لمختلف أوراوش الإصلاح التي شهدتها المغرب والتي بدأت شتى القطاعات تقطف ثمارها الإيجابية، بقيت أنظمة المعاشات ساكنة في مكانها، وظل قطار الإصلاح يراوح مكانه وسط تضارب في الرؤى والسيناريوهات المحتملة للإصلاح، وازدادت هشاشة التوازنات وحجم المخاطر التي تحق بنظام المعاشات المدنية والعسكرية، وبدأت تشكل هاجسا لعموم المخرطين النشيطين والمتقاعدين وذوي الحقوق.

وبرأي الخبراء، فإن التأخير في الإصلاح يكلف حوالي 16 مليار درهم إضافية سنويا من الالتزامات، وبالتالي يتم إنقال كاهل صناديق التقاعد، فمن المنتظر أن يعانى الصندوق المغربي للتقاعد من عجز تقني خلال الربع الأول من سنة 2013 ومن عجز مالي سنة 2014، فضلا عن نفاذ احتياطاته المالية في أفق سنة 2020، بالرغم أن معاشات المتقاعدين لم تشملها الزيادة منذ سنة 1997، أي منذ 15 سنة، وحتى الزيادات التي استفاد منها الموظفون في السنتين الأخيرتين لا تدخل في الأجر الأساس، إذ تعتبر زيادة في التعويضات حتى يتم إقصاء المتقاعدين منها.

وعليه، السيد رئيس الحكومة المحترم، لقد آن الأوان لدعوة جميع الشركاء، حكومة وقنابات وأرباب العمل ومثلي صناديق التقاعد، للانكباب على معالجة هذه المعضلة في شموليتها، وذلك للحد من الاختلالات المالية التي تطال هذه الصناديق جراء سوء التسيير وغياب متابعة جادة ومستمرة وشفافة لمذخرات هذه الصناديق واستثمارها في مشاريع مضمونة ومرجحة.

بناء على ما سبق، نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم: ما هو تصوركم لإصلاح نظام التقاعد؟ وما هي الجدولة الزمنية لتنفيذ هذا الإصلاح المرتقب؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا. الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

موضوع هذا السؤال يرتبط بمصير وحياة فئات اجتماعية عريضة، تتكون من مغاربة أفنوا حياتهم في خدمة هذا الوطن، سواء من موقع الوظيفة العمومية أو من موقع الإنتاج الفلاحي والصناعي وغيرها، إذا يتعلق الأمر بالسواعد والكفاءات أيضا التي ساهمت وتساهم في بناء بلدنا وفي تنميته الاقتصادية، ويتعلق الأمر أيضا بنظام الحماية الاجتماعية للشيوخ من

أنظمة التقاعد مداها يستقر بقوة، وجعلت صناديق التقاعد أمام وضعية عجز باتت تلوح في الأفق القريب، ما يجعلنا ملزمين بطرح الأسئلة التالية والراهنة عليكم السيد رئيس الحكومة بعدما توفرت كل الدراسات المرتبطة بأنظمة وصناديق التقاعد، وعندما توفرت لديكم، السيد رئيس الحكومة، كل السيناريوهات المحتملة في هذا الصدد، ما الذي منعكم في إطار الممارسة التشاركية وتعاون السلط في تقديمها للبرلمان تهيئاً لتفعيل الحل الأمثل؟ وإذا ما تجاوزنا في هذه اللحظة هذا المعطى الهام والرمزي، ما هي التوجهات الحكومية حيال وضعية أنظمة وصناديق التقاعد؟ وأي إشراك حقيقي لصوت الشغيلة في تسطيرها؟ وشكراً.

السيد رئيس المجلس:

شكراً. الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

من ضمن الملفات الكبرى المطروحة على الحكومة، والتي تتطلب الحسم فيها في أقرب الآجال، ملف صناديق التقاعد، ذلك أن أي تأجيل لإصلاح هذه الصناديق ستكون له عواقب وخيمة على مستقبل مئات الآلاف من المواطنين.

لقد تم إعداد سيناريوهات مختلفة للحل، وعلى الحكومة أن تحسم في أحد الاختيارات المطروحة بتوافق مع كل الأطراف المعنية، فما هو تصور الحكومة لمعالجة مشكل صناديق التقاعد لتجنيبها الأزمة؟ وما هي البرامج التي تنوي الحكومة بلورتها لتوسيع مجال التغطية ليستفيد أكبر عدد من المغاربة من التقاعد؟ وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكراً. الكلمة الآن لفريق الفيدرالي.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تعرف صناديق التقاعد أزمة حادة مما يهددها بالإفلاس، وبالتالي عجزها النهائي عن أداء المعاشات في السنوات القليلة القادمة، ما لم تتدارك

أختي، إخواني المستشارون،

موضوع منظومة التقاعد هو موضوع ذو بعد اجتماعي بامتياز، والمقاربة لإيجاد حلول لهاذ إشكالية منظومة التقاعد، هي مقارنة - في نظرنا - يجب أن تكون ذات بعد اجتماعي، وخاصة ذات بعد سياسي، لأنه الحماية الاجتماعية هو قرار سياسي بامتياز. نحن لا نريد أن ندخل في نقاش الأرقام أو في نقاش السيناريوهات والدراسات التي وضعت منذ سنين، لكن الآن وصلت الأزمة في هذه الأنظمة إلى درجة أنه خاص يتخذ القرارات السياسية الجريئة لحماية المواطنين وإعطاء البعد الاجتماعي لهاته أنظمة التقاعد.

وبالتالي، السيد رئيس الحكومة، سؤالنا: في الوقت الذي بين أيديكم كل الدراسات والسيناريوهات التي دارتها المندوبية السامية للتخطيط والدراسات الاكتوارية الخارجية، ما هو قراركم السياسي من أجل اتخاذ كل التدابير الأساسية من أجل الرفع من هذه التمثيلية لأنه لا تفوق 30%؟ وهذا لا يشرف بلدنا، وبالتالي كيف تعالجون هاته؟ وما هي إستراتيجيتكم فيما يخص تنظيم وعلاج معضلة منظومة التقاعد في بلدنا؟ شكراً.

السيد رئيس المجلس:

شكراً. وقبل أن نتابع، يتابع معنا في مستهل هذه الجلسة مجموعة من رجال ونساء الغد من مجموعتي تلاميذ من منبع المعرفة والتعليم الخصوصي بالزمارة ومؤسسة براعم واد الذهب بتارة، فباسمكم جميعاً أرحب بهم. الكلمة الآن للفريق الدستوري.

المستشار السيد لحسن نبيه:

السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

تشكل وضعية صناديق التقاعد إحدى الإشكاليات الكبرى المطروحة للنقاش العمومي منذ عقدين من الزمن على الأقل، علماً أن خطورة أبعاد هذه الإشكاليات وتداخلاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، جعلت الحكومات المتعاقبة تتأني قبل اعتماد أي حل أو سيناريوهات للحلول المحتملة. والأيد، السيد رئيس الحكومة المحترم، أننا اليوم أمام وضعية شاذة لا تتحمل أي تأخير يذكر أو تقاعس تحت أي عنوان كان سياسياً أو غيره، فعطى صعوبة تحقيق نسب نمو هامة ومتواصلة إلى جانب عدم قدرة القطاع الخاص تعويض الدولة في دورها التاريخي كمشغل أساسي، بالإضافة إلى تعدد الأنظمة والصناديق وعدم تدبير أموال المنخرطين بشكل ناجع يحميها ويعزز مالية هذه الصناديق.

كل هذه، السيد رئيس الحكومة المحترم، معطيات جعلت شبح بلوغ

فالاتحاد المغربي للشغل ما فتئ، عبر مذكراته للحكومات المتعاقبة على تسيير هاذ البلاد، يذكر دائما الجهات الحكومية بالخروقات التي تعرفها التغطية الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالتصريح بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو بعدم التصريح بكامل أيام العمل الفعلية وسوء الحكامة والتدبير التي تعرضت له أنظمة التقاعد، وخاصة الصندوق المغربي للتقاعد الذي ظل لسنوات يعاني من صعوبات مالية ظهرت بشكل جلي سنة 2003 بسبب سوء التدبير والتسيير، بل ومن تقاعس الدولة كمشغل في أداء مساهماتها والمساهمات المحصومة من الأجور، والتي بلغت الملايير من الدراهم.

السيد رئيس المجلس:

بقت لك دقيقة.

المستشار السيد أحمد بنطلحة:

أيوا خليني نكمل، السيد الرئيس.

أما النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (RCAR¹) يمنح معاشات هزيلة بسبب طريقة الاحتساب للمعاشات.

إن صناديق التقاعد تمول أساسا من اشتراك المأجورين من كل القطاعات المهنية، لذا فهي مدخرات خاصة بالعمال والعاملات وللموظفين والموظفات الذين كان يجب أن تستمر لصالحهم، سواء في بناء دور للسكن الاجتماعية أو أندية للمتقاعدين وأندية للترفيه لأسرهم وأبنائهم، إلا أن ما حدث هو العكس، فهذه المدخرات تصرف على مشاريع لا علاقة لها بالمنخرطين.

إن الاتحاد المغربي للشغل قد سجل في اللقاء الأخير للحوار الاجتماعي الذي عقد يوم 4 يناير 2013 بمقر رئاسة الحكومة أنه تقرر عقد اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد يوم 24 يناير 2013 لعرض السيناريوهات المقترحة، فأملنا ألا يكون أي إصلاح لصناديق التقاعد على حساب المنخرطين بها واتخاذ إصلاحات من شأنها ضمان وتحسين..

السيد رئيس المجلس:

شكرا، وأنا آسف جدا. الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، تفضل.. أنا آسف. تفضل.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الكل يعرف الأزمة العميقة لأنظمة التقاعد وآثارها الاجتماعية الخطيرة،

الحكومة الأمر عبر معالجة جذرية مبنية على الإنصاف والعدالة الاجتماعية، تضمن حقوق المتقاعدين.

إن الأزمة التي يعيشها نظام التقاعد، هي نتيجة اختلالات في التسيير والتدبير الذي طال العديد من الصناديق وتراجع المساهمات بسبب التحولات الديمغرافية وضعف التشغيل، حيث يوجد أزيد من 2,5 مليون عامل غير مسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومحرومين من أبسط الحقوق الاجتماعية، هذا مع العلم أن عدد المغاربة الذين يتوفرون على الحماية الاجتماعية لا يتجاوز 27%.

ونحن في الفريق الفيدرالي، ومن منطلق وعينا بأهمية إصلاح أنظمة التقاعد وتأمين الحماية الاجتماعية للأجراء، لما له من ارتباط بالسلام والاستقرار الاجتماعيين، نؤكد لكم، السيد رئيس الحكومة، أننا بحاجة إلى ميثاق اجتماعي يجدد العلاقات الإنتاجية على أسس واضحة وممتينة، تعتمد الإنصاف والعدالة الاجتماعية والحقوق والواجبات وقيام الدولة بدورها في الحفاظ على التوازنات الاجتماعية.

لذلك، هل تتوفر حكومتكم على منظور شمولي لإصلاح أنظمة التقاعد؟ ما هي السيناريوهات المقترحة من طرفكم في أفق عقد اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد؟ متى تعتمون الشروع في أجراة السيناريوهات والحلول المتوافق بشأنها لإنقاذ صناديق التقاعد من الإفلاس وحماية حقوق الشغيلة المغربية؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا. الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد أحمد بنطلحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أخواني، إخواني المستشارون،

إن الاتحاد المغربي للشغل يولي عناية خاصة لفئة المتقاعدين والمتقاعدات اعتبارا لما أسدوه من خدمات جليلة في بناء ونمو الاقتصاد الوطني، فلم تخل أي مناسبة ولا أي محطة من محطاته النضالية دون الدفاع عنهم، إلا أنه - مع الأسف الشديد - مازالت إشكالية إصلاح الأنظمة التقاعد متعثرة بلادنا، علما بأن التغطية الاجتماعية في مجال التقاعد لا تتعدى 25% من مجموع اليد العاملة الناشطة وأن أكثر من 60% من المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يصرح بهم بأقل من 6 أشهر، أي ثلث المنخرطين لا يتوفرون على معاش وأن ما لا يتوفر على 3240 يوم لا حق له في المعاش.

¹ Régime Collectif d'Allocation de Retraite

التي تعتبر منخرطة في هذا النظام؛
ثالثا، مع الأسف الشديد، فإن بعض المصرحين لا يصرحون بكافة
الأجراء؛

رابعا، إن هنالك فئات كثيرة من غير الأجراء، كالأطباء مثلا أو غيرهم،
لا تستفيد وليس في إمكانها أن تستفيد منه حسب الظروف القانونية.
والآن أحاول أن أعطيكم فكرة عن هاذ الصناديق ديال التقاعد ديالنا:
الصندوق الأول النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد الذي يسمى
(RCAR)، عدد المساهمين ديالو: 192.000 من مستخدمي الجماعات
الحلية والمؤسسات العمومية، المساهمات السنوية: 2 مليار ديال درهم،
نسبة المساهمة 18% من الأجر، الأجير كيغطي 6% والمشغل كيغطي
12%، عدد المستفيدين: 104.000 متقاعد، كنعطيهم حوالي 3,39 مليار
درهم هذا في سنة 2011، متوسط المعاش الذي يأخذه كل واحد منهم،
المتوسط، كإين اللي تياخذ اشوية أكثر، كإين شوية قل، هو 3862 درهم،
الاحتياطات المالية اللي عند هاذ الصندوق هي 82 مليار درهم، هاذ
الصندوق أدمج الصناديق الداخلية للمؤسسات العمومية، وهذاك الشي
دخل عليه 42 مليار درهم، لأن كل صندوق كان ابغى يدخل إلا ويأدي
واحد القدر، والآن ما يزال مطروحا عليه الصندوق ديال مكتب الماء
والكهرباء وبعض الوكالات ديال التوزيع التابعة.

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اللي كيم الشغالين ديال القطاع
الخاص، عدد المساهمين فيه 2,540.000، المساهمات السنوية 7,28 مليار
درهم سنة 2011، نسبة الاشتراك 11,89% من الأجرة، حوالي 4%
كيأديها الأجير و8% تقريبا كيأديها المشغل، عدد المستفيدين 262.000
متقاعد، بـ 6,5 مليار درهم في 2011، متوسط المعاش الشهري 1772
درهم، احتياطات الصندوق 27 مليار درهم، وجود فئات عريضة خارج
نظام التغطية 5,8 مليون نشيط لا يستفيد من التغطية من أصل ساكنة
نشيطه تقدر بـ 10.4 مليون.

الصندوق المهني المغربي للتقاعد (CIMR²) أحدث بظهير 58، طبيعة
النظام نظام تكميلي، يعني هذا تكميلي واختياري اللي الناس اللي عندهم
(CNSS³) كيدخلوا له إلى ابغاو، عدد المساهمين فيه 283.000،
المساهمات السنوية 4,8 مليار درهم سنة 2011 عدد المستفيدين
136.000 متقاعد بـ 2,95 مليار درهم سنة 2011، يعني هذا القدر اللي
اعطيناهم، نسبة الاشتراك في الصندوق اختيارية حسب إرادة المشغل
عند الانخراط، هو كإختار، متوسط المعاش الشهري 2230 درهم،
احتياطات الصندوق 24,8 مليار ديال درهم، هذا ما كإظهاره عندو
شي أزمة في هاذ المرحلة.

الصندوق المغربي للتقاعد، هو ديال الموظفين، عسكريين ومدنيين: عدد

والحكومة أعلنت عزمها على الإصلاح العميق والشامل.
السؤال: ما هو تصور حكومتكم لهذا الإصلاح؟

السيد رئيس المجلس:

شكرا جزيلًا. الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة المحترم.
حط السؤال، وانت تخطب، حط السؤال، راه سؤال ماشي خطاب.
لا، حاشا وما معاذ الله. السي مخاريق كإين ونقصاح؟ احشومة عليك،
أبدا، حاشا، حاشا.
تفضل السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله
وصحبه ومن والاه.
السيد الرئيس،
إخواني، أخواتي المستشارين والمستشارات المحترمين،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

اسمحوا لي في البداية، السيد الرئيس، أن أشكر الإخوة المستشارين
والأخوات المستشارات المحترمين والمحترمات على طرحهم هذا السؤال الذي
يطرح إشكالية التقاعد بين ديمومة الأنظمة ومحدودية التغطية.

ومن الأسئلة، يظهر أنني ليست في حاجة إلى أن أشرح الإشكالية لأن
الجميع واعي أننا في ظل عجز متفاحم يهدد هذه الأنظمة، وإن لم نتخذ
إجراءات مستعجلة وجريئة وحازمة للإصلاح، فإننا - كما قالت الأخت إذا
كنت قد تذكرت - فإن نظامنا الاجتماعي الذي يضمن نوعا من الكرامة
للذين قدموا جزءا من أعمارهم في خدمة هذا الوطن يعتبر مهددا.

أريد أن أشير إلى أن هذه الإشكالية انتبه إليها وأثيرت منذ سنة
2000، وأن التدابير الجزئية المتخذة لم تبعد شبح الإفلاس، كانت بعض
الإجراءات اتخذت في 2004، إذا كنت أذكر، وأن اليوم لم يعد من الممكن
تأخير الإصلاح أو تأجيله، لأن ذلك ستكون له كلفة غير متوقعة وأنه من
الضروري أن نتفهم جميعا، هذا ماشي ملف اللي غادي تتواجه فيه الحكومة
مع النقابة ولا مع المستشارين ولا مع النواب البرلمانيين ولا مع شي واحد.
هذا ملف اللي غادي يخصنا كاملين تفكرو فيه بواحد الطريقة جادة، لأننا
بجوار الكارثة لا قدر الله.

فإذا هنا اليوم غادي نكونو جميعا أمام امتحان هل نريد الخير لبلدنا
حقيقة أم أننا لا نبالي إلا بمصالحنا الحزبية أو السياسية الضيقة؟ وسأحاول
أن أشخص لكم الوضعية نسبيا:

أولا، ليس عندنا نظام واحد للتقاعد، عندنا عدة أنظمة، وهذه الأنظمة
تعطينا تفاوت في مبالغ المعاشات؛

ثانيا، الانخراط ضعيف، حوالي 33% فقط من الساكنة النشيطة هي

² Caisse Interprofessionnelle Marocaine de Retraites
³ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

العجز.

العجز الإجمالي المتراكم في حدود 2022 غيوصل 125 مليار درهم،
المداخيل ديال المغرب كلها 210 مليار ديال درهم.

الأسباب التي أدت إلى هذا التدهور:

- في البداية كان عندنا 12 منخرط مقابل متقاعد واحد، لأن النظام

ديالنا كان في البداية ديالو، كانوا الشباب اللي كيدخلوا للوظيفة أكثر من
الناس اللي كيخرجوا للتقاعد، بحيث كيكونوا 12 واحد خدامين وكيساهموا،
واحد اللي خرج في 1983، في 2011 ولينا في 3 منخرطين مقابل متقاعد

واحد، وفي 2032 غنوليو منخرط واحد مقابل متقاعد واحد، ما
غيمكنش، إذن هاذ الشي كلشي لابد ما نعملو المراجعات الضرورية.

- تقلص مدة المساهمة لأنه كانوا الناس كيدخلوا في 24 سنة، ولاو في
المعدل تيتوقفوا في 27 سنة في المعدل، إذن هاذيك الثلاث السنوات
اللي كان الإنسان كياخذ فيها أجرة وكيادي صندوق التقاعد تنقصت.

- كانوا الناس متوسط الأعمار اللي كان حوالي 77 سنة، اليوم 81
سنة، الحمد لله، هذا تحسن في الوضعية الصحية ديال الساكنة... إلخ،
ولكن كيكلف 3 سنوات في الأول وكيكلف 4 سنوات في الأخير.

الآن عندخلو لبعض الإجراءات اللي اتخذتها الحكومات السابقة:

- احتساب المعاش على أساس آخر أجر وليس معدل الأجور، وهذا
- يسمحوا لي الإخوة الموظفين - ليس من الممكن أن يستمر، هاذ الشي
غنتذكرو فيه مع الإخوة التقاعدين، لأنه ربما احنا الدولة الوحيدة أو واحدة
من أقل اللي كنعطي هاذ الشي، التقاعد هو آخر أجرة اخديتي، كلشي
الدول كياخذوا بعين الاعتبار واحد العدد ديال السنوات اللي كتكون
المتوسط ديالها هو اللي كياخذ..

- إدخال التعويضات في وعاء احتساب المعاش، هذا تنفيذ لإصلاحات
1990 و1997، كان قبل تيكون غير على الراتب الأساسي يعني
(Salaire de base).

- الرفع من الأجور سنة 2011.

- زيادة الالتزامات المستقبلية للصندوق بـ 10%، أي ما يقارب 41
مليار درهم على مدى 50 سنة.

- الرفع من الحد الأدنى للمعاشات، هذا ميزان، إلى 1000 درهم سنة
2011، تكلفته 1,3 مليار درهم على مدى 50 سنة، وهاذ القضية هاذي
حتى هي خاصنا نفكرو فيها، كيفاش من الممكن إذا كان من الممكن هاذوك
اللي فوق واخا تقصو لهم شي شوية، وهاذوك اللي تحت واخا نطلعوهم
شي شوية.

- اختلالات في التدبير الإداري والمالي.

- توظيف واستثمار أرصدة الاحتياطيات المالية المتوفرة بشكل غير
موفق. احنا كنعولو الأمور كما هي، ما غاديش نبدوا.. الآن هاذ الشي دابا،
إن شاء الله الرحمن الرحيم، بالتوافق مع الإخوة التقاعدين غنشوفو كيفاش

المساهمين حوالي 900.000 من موظفي الدولة المدنيين والعسكريين،
المساهمات السنوية حوالي 20,29 مليار ديال درهم، نسبة المساهمة في
المعاشات المدنية 20% من الأجر، تقسم بالتساوي بين الموظف والمشغل
(يعني الدولة)، 10%، 10%، عدد المستفيدين 262.000 متقاعد بـ
16,5 مليار درهم سنة 2011، متوسط المعاش الشهري 5201 درهم، إذا
انتقلنا من 1700 تقريبا إلى 2800 إلى 5200، الاحتياطيات المالية
للصندوق 74 مليار درهم الآن، باقي ما ابديناش كناكلو من راس المال آ
للا زيدة.

التواريخ المرتقبة لنفاذ الاحتياطيات لمختلف الأنظمة:

- النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (RCAR): 2049، هذا كيطهر
لي باقي عندنا اشوية ديال الوقت، باعتبار أنه التقاعد خاصك تشوف على
المدى البعيد، وإلى كان عندك 30 عام فما فوق، يمكن تعتبر باقي عندك
الوقت باش تعمل إصلاح شامل، ولهذا خاصنا 2 أنواع ديال الإصلاح،
إصلاح مرحلي، غادي نعملوه باش نربحو على الأقل 10 ديال السنوات
وإصلاح شامل لابد نعملوه كذلك، أنا تذاكرت مع الإخوة أنه إلى ابغى الله
ما نخليوهش للحكومة اللي جاية، نحاولو نقومو به احنايا.

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS): 2037.

- الصندوق المهني المغربي للتقاعد، لا يبدو أنه عندو أزمة في هذه
المرحلة. الصندوق المغربي للتقاعد: في 2021 غادي نكونو - لا قدر الله -
إلى ما عملنا والو الآن غادي نكونو كملنا ذاك 74 مليار ديال درهم اللي
عندنا كاحتياط، وهذا يمنع القانون على كل حال، لأن القانون تيقول لك
ذاك الشي اللي كنعطي خاص يكون عندك على الأقل الدويل ديالو
احتياط، إلى ما كانش كتحرك واحد الحركة قانونية باش تاخذ باش تزيد في
المساهمات، ولكن هاذك إلى خريناه حتى بقت لنا عامين ما غاديش تقدر
باش ننفذو الصندوق وغادي نمشيو للكثرة.

- نمشيو الآن للصندوق المغربي للتقاعد اللي هو اللي مطروح. في
2012 ظهر أول عجز للصندوق، لأنه القدر اللي كان عندنا وكحاولو ما
نمسهوش، ظهر بلي غادي نحتاجو له، هاذ العام ما غمشوهش لسبب أنه
الفوائد ديال السندات اللي درناها غادي تجيب لنا 1,6 مليار ديال
الدرهم، إذا 2012، في 2013، إن شاء الله الرحمن الرحيم، ما غاديش
نحتاجو نمسو هاذ الرصيد اللي عندنا، ولكن ابتداء من 2014 ستفوق
تفقات الصندوق موارده بما في ذلك الفوائد المالية. ومع الأسف الشديد،
هاذ القضية بالنسبة للصناديق ديال التقاعد ملي كتبدا ما كتوقفش، كم
غادية بطريقة متصاعدة، تيقولوا بالفرنسية (exponentielle) إلى ما عملنا
حتى شي حاجة.

في 2014 غيخصنا 1,4 مليار ديال الدرهم ديال العجز، في 2016
غتكون 6,2 مليار ديال الدرهم ديال العجز، في 2018 غيخصنا 12,8
مليار ديال الدرهم ديال العجز، وفي 2022 غيخصنا 29 مليار ديال

(Mathématiques) اللي غادية تخلي ذاك..

الحد الأقصى: اعتماد نظام تقاعد أساسي وحيد، وهذا في الحقيقة مثال، ولكن يبدو أنه صعب، يعالج إشكالية تشتت الأنظمة ويمكنها من تكوين قاعدة مالية صلبة. السيناريو المرتكز على إرساء نظام أساسي وطني وحيد يطرح إشكالية صعوبة تطبيقه.

إمكانية خلق منظومة تقاعد من قطبين، أحدهما للقطاع الخاص والثاني للقطاع العام أو العمومي، ويضم كل منهما نظام أساسي إجباري محدد في سقف معين ونظام تكميلي، وهذا غادي يكون معقول، واحد الحد أدنى، واحد الحد أعلى اللي يمكن كلشي الناس يطمحوا له، والباقي يكون اختياري، ماشي من الطبيعي نبدأ ونخرجو ناس كيقبضوا 1000 درهم وناس كيقبضوا 45 ألف درهم وهما متقاعدين، هذا واحد عدم التوازن غير معقول وما فيش العدل.

وطبعا كتفكرنا أشنو هي 45 ألف درهم على الميزانية ديال الدولة فكيف بها على ميزانية التقاعد التي هي أدنى منها بكثير، حوالي 10% منها. والمبادئ الموجهة للإصلاح هي:

- توفير معاش يضمن الحد الأدنى للعيش الكريم؛

- استعادة التوازن المالي لنظام المعاشات المدنية. هذا، آ الإخوان، راه لا مفر منه، ما كينش فيه اختيار؛

- توسيع التغطية لتشمل جميع الأجراء والنشطين غير الأجراء، هذا فيه 2 ديال الفوائد: الفائدة الأولى هو أن هاذ الناس اللي غادي نحاولو ندخلوهم - طبعا بالخاطر ديالهم - للنظام، الدخول ديالهم غادي يساهم في الخروج من الأزمة الحالية من خلال ما سوف يساهمون به، وهم سوف يستفيدون حين سوف يصلون لسن التقاعد، ملي الوقت كيولي الإنسان الخدمة كقتلال عندو والمداخيل كقتلال عندو راه ما كيدومش النجاح ديال الناس في القطاع الخاص، ما تيمكنش الإنسان يبني عليه، يقدر يكون واحد السنوات وواحد السنوات ما تيبقاش.

أشنو هي الحلول التي تبدو ممكنة، والله أعلم؟

أولا، رفع سن الإحالة إلى التقاعد، هاذي في الحقيقة هي (c'est une technique)، ولكن يبدو أنها ضرورية، فرنسا وهنغاريا عندهم 62 سنة، رفعوا من 60 إلى 62، كلشي كان عامل 60، بلجيكا والدانمارك وألمانيا 65، إيرلندا 66، السويد وإسبانيا 67 سنة، لا بد غادي تفكرو في هاذ الاتجاه، وكل سنة غادي ترجنا سنة، كل سنة غادي نزيدها في السن هاذي دابا غير كتعطينا واحد المهلة باش نعملو الإصلاح الشامل.

احتساب المعاش على أساس معدل الأجور لعدة سنوات الأخيرة عوض آخر أجرة، والمتوسط حسب الذي علمت هو حوالي 10 سنوات.

الزيادة في نسبة الاقتطاعات والمساهمات في نظام التقاعد، يبدو هاذيك 20% اللي عاملين دابا ما كافياش، غادي يكون بدون شك اتفاق

نحسنو الطريقة ديال استثمار أموال التقاعد اللي موجودة الآن في الأبنك. - ضعف الكفاءة الاستشرافية في الماضي لاستباق الأزمة وإيجاد الحلول في الوقت المناسب. بكل صراحة كان يجب فيما سبق أن تتخذ الإجراءات اللازمة باش يتحل هاذ المشكل، ولكن جاب الله سبحانه وتعالى - هذا قدر الله - تلاقينا مع الأزمة، وإن شاء الله الرحمن الرحيم بالتعاون جميعا غادي نحلوها، وهذا سوف يحتسب لنا جميعا، ليس لحزب بعينه، وليس للحكومة وحدها، وليس للقطاعات وحدها، ولا للمجتمع المدني، الجميع يجب أن يساهم، والجميع سوف يشكر له المغاربة.

أنا من قبل سمعت التلاميذ معنا هزيت عيني ما لقيتهمش، باش نقول بلي هاذ الإشكال هو في الحقيقة ماشي ديالنا احنا، احنا اللي قدر الله قدرو والتقاعد احنا فيه ولا قربنا له، ولكن الأجيال الآتية ليس من حقنا أن نحطم نظاما اجتماعيا مهما، يضمن للإنسان نوعا من العيش الكريم بعدما يكون قد اشتغل لصالح وطنه بين الثلاثين والأربعين سنة.

هذه الإجراءات التي كانت من قبل سنة 2004 رفعت المساهمات من 14% إلى 20%، ولكن هاذ الشيء يالله آخر الإشكال من 2004 للآن.

تسديد متأخرات الدولة، الدولة ردت لل صندوق 11 مليار درهم. تحمل الدولة تكلفة المغادرة الطوعية 8 مليار درهم، نهار اللي عملت الدولة المغادرة الطوعية، النتائج ديالها على صندوق التقاعد اعطاتها ليه، 8 مليار درهم.

كل تأخر في الإصلاح يزيد من استفحال العجز ويقرب تاريخ نفاذ احتياطات الصناديق لا قدر الله. إذا فديمومة نظام المعاشات المهنية مهددة، بمعنى آخر المغاربة خاصهم يعرفوا بلي إلى ما دارت الحكومة بتوافق معكم جميع.. لأن الحكومة ما يمكنش لها بوحدها تدير هاذ الشيء، إلى ما دارت حتى شي حاجة ما غاديش يبقى التقاعد أو لا غاديين نكونو مضطرين بحال اللي وقع في أمريكا اللاتينية عوض ما نصرفو للناس التقاعد 100% نصرفو لهم 80% ولا 70% ولا 50%، وهذا غير معقول ولا تقبله لبلدنا، إن شاء الله الرحمن الرحيم، ذاك الشيء اللي خصو يتدار يتدار الآن.

أشنو هو التطور ديال هاذ القضية؟

في سنة 2000 تم إعداد تقرير بين الإشكاليات، هاذ الشيء راه من 2000، في 2003 عقدت مناظرة وطنية، خلصت إلى ضرورة الإصلاح، في 2004 تم إنشاء لجنة وطنية مكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد، انبثقت عنها لجنة تقنية، تضم اللجنتان ممثلي الحكومة والقطاعات والاتحاد العام لمقاولات المغرب والصناديق، اشتغلت اللجنة التقنية وأجرت دراسات مختلفة ومستفيضة في الموضوع، أبرزت أن خيارات الإصلاح تتراوح بين حد أدنى وحد أقصى.

الحد الأدنى: الحفاظ على التركيبة الحالية لمنظومة التقاعد مع إدخال إصلاحات تمهيم مقاييس عمل الأنظمة لضمان ديمومتها، يعني نخليو هاذوك الصناديق الأربعة أو الخمسة ونعملو الإجراءات إلى ابغينا نقولو الرياضية

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

يجزر الآن معنا وفد تركي رفيع المستوى برئاسة السيد أنور بوجال، رئيس جامعة بهتشة شهير، فباسمكم جميعا أرحب بهم. ننتقل الآن إلى التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة بالنسبة للفرق والمجموعات التي ترغب في ذلك. الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة. السيد الرئيس، تفضلوا.

السيد المستشار عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم، السادة الوزراء المحترمين، أخواني، إخوتي السادة المستشارين المحترمين، السيد رئيس الحكومة،

استمعنا بإمعان وبتركيز للجواب اللي تفضلتو به، واللي وردت فيه بعض الأمور اللي احنا متفقين عليها، بحكم أنها أصبحت من المسلمات ومن البديهيات، مثلا أنه وردت فيها كذلك بعض الأمور التي تحتاج إما إلى التوضيح أو التدقيق أو التعقيب بهدف إثراء هذه الجلسة.

اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، نذكر، وهاد الشي تقريبا الجميع متفق عليه، بأن الموضوع اللي كنتناشوه اليوم هو موضوع على درجة كبيرة من الأهمية وعلى درجة كبيرة من الخطورة في نفس الوقت، لأنه كيم الملايين من المغاربة، ولأنه يمس واحد الجانب حساس جدا، اسمه "الكرامة"، هو بالتأكد هذا الموضوع - ونحن متفقون جميعا - موضوع ماشي تقني، ولا يمكن أن يكون تقني، والمعالجة ديالو لا يمكن بالتأكد أن تكون تقنية، ولكن هو موضوع سياسي، ويحتاج إلى معالجة سياسية.

ولما كقول بأن هذا موضوع سياسي، ماشي بمعنى أنه موضوع مطروح للمبارزات السياسية أو المزايدات - لا سامح الله- السياسية، ولكن كقولو موضوع سياسي، بمعنى أنه موضوع يحتاج إلى رؤية سياسية عميقة وشاملة مثلا يحتاج إلى شجاعة سياسية.

صناديق التقاعد اللي كنتكلمو عليها، وهذا يظهر لي بأنه احنا متفقين جميعا، هي واحدة من الرافعات الأساسية لمعركة الإصلاح التي تنشدها بلادنا، والتي لها ارتباط مباشر، من جهة، بمطالب الإنصاف والعدالة الاجتماعية، ولكن عندها ارتباط، من جهة ثانية، بنموذج التنمية الذي نريده ببلادنا.

الموضوع، يا سيادة الرئيس، يحتاج من وجهة نظرنا المتواضعة إلى رؤية تقوم أولا وأخيرا على أساس التمييز بين التقاعد أو بين التأمين الاجتماعي،

باش نزيدو، يزيد المساهم وتزيد الدولة أو يزيد المشغل ويزيد المشغل، كل واحد غادي يزيد واحد النسبة، إذا كنا ابغينا باش المتقاعدين ديالنا يلقاو باش يعيشو العيش الكريم.

وبالنسبة لغير الأجراء، فلا بد من دراسة متأنية، هاذو ما يمكنش ندخلوهم في هذا الإصلاح اللي غادي نعملوه في بحر هذه السنة إذا ابغى الله سبحانه وتعالى وتوافقنا، لابد أنه خاصنا نديرو واحد الدراسة باش نشوفو كيفاش نعملو باش هاذ الفئة كيفاش الوضع ديالها الديمغرافي والاقتصادي الاجتماعي، وكيفاش غادي نوفر لها التغطية هاذي، ومنهم الأطباء والصيادلة والمهندسون والمحامون.

تم تسريع وتيرة عمل اللجنة التقنية لإنهاء مهمتها، عقدت هذه اللجنة أكثر من 16 لقاء خلال 2012، رفعت اللجنة على إثر هذه اللقاءات مذكرة تضم مقترحاتها.

افتتح المجلس الأعلى للحسابات هذه الصناديق ووقف على الاختلالات التي تعرفها. المجلس الأعلى للحسابات، بالمناسبة، في زيارة للسيد إدريس جطو، أخبرني بلي كيوجدوا حتى هما تقرير على الإشكالية ديال التقاعد وغادي يمدونا به، غادي نستفدو منه حتى هو طبعاً، خلص المجلس إلى ضرورة الإسراع بإصلاحها، وهو بصدد استكمال تقريره الذي ضمنه فرضيات واقتراحات في هذا الموضوع.

تم طرح الموضوع خلال الاجتماع الأول للجنة العليا للتشاور الاجتماعي خلال الأسبوع الماضي.

تم الاتفاق على عقد اجتماع اللجنة الوطنية خلال الشهر الجاري لتحديد ملامح إصلاح أنظمة التقاعد والخطوات المقبلة.

واطلافاً من التوجهات التي سنتبني عن اللجنة الوطنية سيتعين العمل على:

- استكمال البلورة التقنية الدقيقة للإطار العام للإصلاح؛
- إعداد الترسانة القانونية والتنظيمية؛
- وضع تصور دقيق لحكامة المنظومة الجديدة للتقاعد في الجوانب المتعلقة بالتأطير والرقابة وتسيير وتدبير الأنظمة؛
- تحديد خارطة الطريق للانتقال من المنظومة الحالية إلى المنظومة الجديدة؛

- إنجاز دراسة تمكن من بلورة مقارنة دقيقة لتوسيع التغطية لفائدة غير الأجراء.

وختاماً، لا يسعني إلا التأكيد على أهمية وحساسية واستعجالية إصلاح أنظمة التقاعد، في إطار مقارنة تشاركية وتوافقية تضمن مصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية بما فيه المصلحة العليا للبلاد وضمان استدامة نموذجنا التنموي التضامني المتميز.

والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

التشخيص، ولكن كنا ننتظر من الحكومة أن تفسح عن خطتها للإصلاح وأن تأتينا بالحلول، لأنه يظهر لي بأنه أنا أتمنى صادقا أنه يكون حصل لي شي خلل في الدماغ ديالي لما كنت كنت استمع للجواب ديال السيد رئيس الحكومة المحترم، لأنه فهمت بأنه كاين العرض ديال ما توصلت إليه اللجنة الوطنية واللجنة التقنية من خلاصات ومن توصيات وما رسمته من سيناريوهات للإصلاح، لكن وظيفة الحكومة، أيها السادة، وظيفة الحكومة في كل الدنيا هي أن تدبر الإكراهات، هي أن تأتي بالحلول، هي أن تتوقع الأزمات وأن تعد العدة لحل هذه الأزمات قبل أن تتخذ بعدا خطيرا. السيد رئيس الحكومة،

إذا كانت أزمة أنظمة التقاعد قد عرفت محاولات سابقة للإصلاح في عهد حكومة التناوب وفي عهد حكومة ادريس جطو، تمثلت في الإجراءات التي أشرت إليها، لكن هذه الإجراءات ظلت محدودة ومجرد أجوبة ظرفية وسريعة، كانت محممة في حينها على كل حال، ويشكر السادة الوزراء والحكومة السابقة على أنهم داروا هاذوك الإجراءات، ولكن هاذ الإجراءات أثبتت اليوم أنها لم تعد قادرة على مواجهة الأزمة البنوية التي تعرفها هاذ الصناديق، الإجراءات التي تكلمنا عليها، سمحت فقط بتأجيل انفجار هذه الصناديق.

ما العمل إذن؟

بعيدا عن الحلول المتسعة والظرفية، نحن ننتظر من الحكومة أن تتحلل بدرجة عالية من الشجاعة السياسية لإخراج هذه الصناديق من أزمتها الهيكلية وملاءمتها مع المستجدات التي أصبحت تهدد استقراريتها في تأدية أدوارها. والسيد رئيس الحكومة، اسمحو لي لأنه وقع لي شوية ديال الخلط لما استعرضتو الإجراءات الممكنة وأشرت في معرض إشارتكم لخلاصات اللجنة الوطنية واللجنة التقنية، وقتلوه بأنه من الحلول الممكنة، وقتلتم بعد ذلك "والله أعلم".

نعم، احنا ابغينا الوضوح حول.. ما فهمناش هاذ القضية: "الحلول الممكنة والله أعلم"، احنا ابغينا قرارات، ابغينا وضوح كافي، الخطط ديال الحكومة، أشنو هي الإجراءات ديالها؟ أشنو هي السياسات ديالها من أجل حل هاذ المشاكل اللي كتواجهها صناديق التقاعد، واللي كيان بأنها في تفاهم مستمر في حالة ما إذا تأخرنا في مباشرة الإصلاح؟

طبعاً، السيد الرئيس، في البحث عن مخرج لهذه الأزمة الهيكلية، هذا موضوع يهم الجميع، ولكن يهم في المقام الأول الحكومة، وأنا خوفنا، في فريق الأصالة والمعاصرة، هو أنه بحجة أن هاذ الموضوع يحتاج إلى توافق النقابات ويحتاج إلى توافق الجميع، خوفنا هو أن يتم تأجيل الإصلاح، لأنه أمضينا واستهلكنا الكثير من السنوات في التشخيص وفي طرح السيناريوهات وفي طرح الخلاصات.

اليوم مطلوب من الحكومة أنها تحجب الخطة ديالها وتعلن على الإجراءات ديالها، وبعد ذلك يمكن لنا كبرلمانيين أو كتقانات أن نواكبها في

الذي هو نتاج تعاقد بين طرفي العلاقات الإنتاجية، وبين سياسة الحماية الاجتماعية، التي هي من المهام الأصلية ومن الوظائف المركزية للدولة.

أؤكد على ضرورة هذا التمييز لأنه يظهر لي بعد تقييم 5 جلسات اللي نظمنا مع السيد رئيس الحكومة، يظهر لي بأن عندنا مشكل اسمه مشكل الجهاز المفاهيمي، وكيف ما عايننا في الجلسة السابقة اللي خصصناها للأمن الغذائي، وتبين لنا بأنه ما عندناش الحكومة تمييز واضح ودقيق وعلمي بين ما يسمى بـ "الاكتفاء الذاتي" وبين ما يسمى بـ "الأمن الغذائي"، يتراءى لنا اليوم، ونحن نستمع لجواب السيد رئيس الحكومة، أنه ما كاينش هذالك القدر الكافي من الوضوح ومن التمييز ما بين التأمين الاجتماعي، اللي هو نتاج التعاقد بين طرفي الإنتاج، وما بين الحماية الاجتماعية اللي هي مسؤولية الدولة في المقام الأول.

الموضوع من هذه الزاوية بالذات، زاوية التمييز بين التأمين وبين الحماية الاجتماعية، الموضوع يثير، شئنا أم أبينا، أسئلة جوهرية، مرتبطة بالنموذج التنموي في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هذا النموذج التنموي اللي ما زلنا، بعد مضي سنة من عمر الحكومة المحترمة، نبحت عن معالمة ولم نجدها، وهذا باعتراف السيد وزير الاقتصاد والمالية لما ناقشنا معهم في إطار مناقشة القانون المالي، تبين لنا بأن الحكومة تعيد إنتاج نفس النموذج التنموي الموروث من الحكومات السابقة، اللي - على كل حال - لا يمكن إلا للجاحد أو حاقداً أن ينكر الفضائل ديالو على البلد، ولكن اليوم الجميع يعترف ويقر، بما في ذلك السيد وزير الاقتصاد والمالية السي نزار بركة، بمحدوديته وبالخاجة إلى إعادة النظر فيه.

السيد رئيس الحكومة،

نحن لسنا بحاجة إلى التشخيص، رغم أهميته وضرورته، وغالبية المتدخلين، الفرق البرلمانية، أكدوا بأنه في هذه الجلسة ما محتاجينش للتشخيص، ما محتاجينش للأرقام، رغم أنه التشخيص مهم، ولكن التشخيص معروف، وكل ما قلتموه، السيد رئيس الحكومة - مع كامل احتراماتي - على الأرقام وعلى التشخيص وعلى (l'historique) ديال صناديق التقاعد والأنواع ديالها والمناظرة الوطنية وسيناريوهات الإصلاح والخلاصات، هاذ الشيء كله أصبح معروف، والتشخيص كيلخصو عنوان صادم تعترفون به أتم كذلك، السيد رئيس الحكومة، وهو أن الصناديق ديالنا ديال التقاعد ليست بخير، وهي محددة بالإفلاس وبالعجز عن أداء وظائفها في حالة إذا لم نناشر إصلاحاً عميقاً فيما يتوجب إصلاحه، وتكفي الإحالة على الدراسة الأخيرة ديال المندوبية السامية للتخطيط، اللي بينت من خلال الأرقام ومن خلال المعطيات الإحصائية أن هاذ الصناديق هي وشك أن تدخل في أزمة ربما كانت عميقة - لا قدر الله - إلى ما تدخلناش في الوقت الملائم، علماً بأنه كل تأخر في الإصلاح، غادي يترتب عليه بالضرورة وبالتأكيد ارتفاع في كلفة وفي فاتورة الإصلاح، وبالتالي فنحن كنا ننتظر ألا نضيع وقت البرلمان ووقت الحكومة في هذه الجلسة في

من ذلك.

ولذلك، صراحة، نشك رغم أنه في جلسة سابقة طلبتم من المعارضة أن تستدي النصح، نعم، نحن نقدم بعض الاقتراحات المتواضعة في حدود ما نستطيع، ولكن كنا نتمنى على الأقل تتعاملوا معها، ولا قولوا لنا بأن هاذ الاقتراحات متهافنة ولا أساس لها.

من جملة الاقتراحات التي ابغينا نقترحوها في هاذ الباب ديال التقاعد جوج اقتراحات:

- أولاً، الاقتراح بهم فئات المتقاعدين العسكريين والأمنيين والقوات المساعدة. وهذه مناسبة لنحبي بعض الإخوة المتقاعدين التي حاضرين معنا في الجلسة ومن خلالها نحبي كافة المتقاعدين على امتداد الوطن. هاذ الفئة ديال المتقاعدين، السيد رئيس الحكومة، هاذ الفئة ديال المتقاعدين العسكريين والأمنيين وديال القوات المساعدة الوضع دياهم مأساوي، وهم كمتقاعدين أو كمواطنين تقريبا تخلينا عليهم أمام هزالة المعاشات دياهم التي تعتبر وصمة عار في جبين الدولة والحكومة المغربية.

أيها السادة،

أي إذلال وأي مهانة أكثر من أن نجد العديد من هذه الفئة ديال المتقاعدين العسكريين والأمنيين كيبحثوا على الخدمة ديال الحراسة الليلية ويعيشون ظروفًا مأساوية جدا بعدما أفنوا زهرة عمرهم دفاعا على حوزة الوطن؟

في هذا الباب، وحتى لا يفهم بأننا نقدم الاقتراح في إطار المزايدات السياسية، احنا تنقولو بأن الحكومة والدولة يجب أن تتحمل مسؤوليتها كاملة فيما يتعلق بالتحمل الكامل والتام لاشتراكات معاشات العسكريين. نعم، التحمل الكامل والتام لاشتراكات معاشات العسكريين، ونقترح إلى كان لا بد من فتح نقاش عمومي أن يفتح نقاش حول فصل نظام التقاعد العسكري عن نظام التقاعد المدني. نعم، فصل نظام التقاعد العسكري عن نظام التقاعد المدني نظرا لخصوصية وطبيعة هذه المزايدات.

السيد رئيس المجلس:

باقي عندك دقيقة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

دقيقة؟

السيد رئيس المجلس:

دقيقة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

- توسيع قاعدة المساهمين. السيد رئيس الحكومة، وزيركم في التشغيل إبان مناقشة القانون المالي 2012-2013 التزم بأن الحكومة غتوسع قاعدة المساهمين، هذا التزام لم يتحقق منه شيء، ولما بحثنا في الوثائق ديال قانون

بعض المفصل الأساسية في هاذ الخطة.

ولكن في البحث عن مخرج لهذه الأزمة، لا بد من استحضار الأعطاب التاريخية المترابطة المرتبطة بظروف نشأة هذه الصناديق، لا بد من استحضار الاعتبارات الديمغرافية، لا بد من استحضار التغيرات التي عرفها سوق الشغل وأنظمة التكوين طوال السنوات الماضية التي جعلت - كما قال السيد رئيس الحكومة المحترم - الحريجين يلتحقون بسوق الشغل في سن متأخرة، مما أثر ويؤثر على مستوى اقتطاعاتهم.

السيد رئيس الحكومة،

أسئلتنا وأسئلة البرلمانيين المحترمين واضحة: ما هو مضمون الإصلاح الذي تقدمه الحكومة؟ ما هي طبيعة هذا الإصلاح؟ ما هي تكلفته؟ ما هي وسائله؟ ما هي الأجندة الزمنية ديالو؟ ما هي القرارات السياسية؟ ما هي ضمانات العيش الكريم التي تقدمها الحكومة للمتقاعدين، خاصة ذوي المعاشات المتدنية؟

هذا ما كنا ننتظره في هذه الجلسة، ولم نكن ننتظر شيئا آخر، أما التشخيص واستعراض المسلسل ديال التفكير من النهار اللي تدارت المناظرة الوطنية، هاذ الشيء كله كنعرفوه، وأنا آسف جدا أنه ما كنا بحاجة إلى تذكيرنا بهذه الأرقام.

بعض الاقتراحات كنعدهمها كفريق الأصالة والمعاصرة، ولو أنه عندنا الآن، إخواني، أخواني، بعض الشكوك فيما يتعلق بالجدوى من تقديم الاقتراحات، لأنه عندنا واحد التجربة مريرة مع الحكومة المحترمة فيما يتعلق بالاقتراحات، ونذكركم بأنه قدمنا واحد العدد من المقترحات في مناسبات مختلفة ولم تتعامل معها الحكومة لا بالقبول ولا بالرفض ولا بالمناقشة؛ على سبيل المثال:

- قدمنا اقتراحات حول نموذج النمو وحول الجوانب التي يتعين إعادة النظر فيها؛

- قدمنا اقتراح حول إحداث بنك خاص لتمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة، ولم نسمع أي جواب من الحكومة لا بالرفض ولا بالقبول، وما قالوا لنا حتى هاذ الشيء اللي كنا نجيئ به متهافنة ولا أساس له؛

- قدمنا اقتراح ديال اعتماد سعرين لصرف الدرهم من أجل مواجهة الأزمة اللي كاينة في السيولة؛

- قدمنا اقتراحات في الجلسة الأخيرة مع السيد رئيس الحكومة، وأنا كنتذكر واحد الجملة يمكن كانت شوية قاسية وحتمتها للسيد رئيس الحكومة، لما قلت له: "السيد رئيس الحكومة، لتتواضع الحكومة قليلا"، بغينا الحكومة تكون عندها الشجاعة السياسية، احنا كفريق عندنا واحد الاجتهاد متواضع، عندنا واحد التصور متكامل لحد إشكالية النقل الحضري، اشغال دازت على هاذ الجلسة؟ قرابة شهرين، ولم يتصل بنا لا السيد رئيس الحكومة ولا وزير النقل والتجهيز، يقولوا لنا آجيو اتما هاذ الفريق اللي كترابداو علينا على المغاربة، اعطيونا التصور ديالكم، لا شيء

خاصنا نسمعو شي حل.

كنا ننتظر الناس ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اللي خرجوا للتقاعد ووصلوا إلى سن 60 سنة وما عندهم الأيام أو ما صرحش بهم المشغل دياهم بعدد الأيام اللي خدموها، وتحايل على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بل أكلى الدولة وأكلى الخدام، وهو الآن ما وصلشاي ذاك الأجير لـ 3240 نهار وها هو محروم الآن من التقاعد.

كنا ننتظر من السيد رئيس الحكومة أن يفرج وأن يجد حلا لهاذوك الناس اللي تيقبطوا لحد الساعة 500 و600 درهم ووصلت لهم الحكومة السالفة إلى 1000 درهم، أشنو زدناهم الآن؟ الأسعار كتزاد، وذاك المتقاعد تيقبط ذاك القدر البسيط اللي ما تيصح له حتى للدواء أو غادي تقول لي تقصنا من الدواء، راه ما شغناش شي نقص ديال الدواء اخلاص.

إذن بالنسبة للجواب ديالكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، لم يكن شافيا، ولم يكن كافيا لتطلعات الشارع الذي يغص بالمترقدين، ومع كامل الأسف نجد الموظفين الآن عند إحالتهم على التقاعد يلجؤون للبحث عن شغل آخر، شغل ثانوي يحط من كرامتهم بقدر ما أن العمل دائما فيه إيجابيات وعمل لأن هو عمل دائما في الدنيا خاصنا نخدمو، والعمل دائما مطلوب في هاذ الحياة، لكننا كنشوف الموظف ديال الدولة اللي افنى الحياة ديالو في خدمة هذا الوطن ملي كنجي الزيادة للموظفين وكان موظف ما يياخذ والو، ملي يكون القطاع الخاص وما عندوش الشروط ها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ها الصندوق المهني المغربي للتقاعد، ما عندنا حتى شي حاجة الآن، ما فهمناها بقدر ما أننا وصلنا للباب المسدود.

صحيح باش ما نبخسوش المجهودات اللي كنتديروا، السيد رئيس الحكومة المحترم، ما نبخسو لكمش المجهودات ديالكم اجتهدتو وأعطينتونا (un constat) اللي هي كنامنو بها، ولكن أشنو هو البديل؟ البديل الآن هو أننا هاذوك الناس اللي آكلو فلوس المغرب واحنايا المغاربة كلهم توسموا الخير في هاذ الحكومة اللي رفعت شعار "المحاسبة" و"محرابة الفساد"، فاين هما فلوس هاذ الصناديق؟

كنظن أن بعض الناس المسؤولين والناس اللي هم عندهم المناصب السامية هاذ الناس هاذو راهم كيمتنعوا ما عندهم غرض بالتقاعد، اللي غادي ياخذ العصا هو ذاك الأجير اللي ما واصلش لي لحد الأدنى للأجور، هو ذاك الموظف البسيط اللي ما عندو فين يسكن وخرج وحياتو كلها، الجهد ديالو كله امشي، والآن خارج للشارع، أشنو غنعتيوه؟ حتى الزيادة حرمانهم منها، السيد رئيس الحكومة، كان على الأقل هذا التقاعد المفهوم ديالو هو التكافل، هو التضامن، نكرسوه وفهموه.

كنظن أنني تنقول بلسان الشغيلة المغربية أننا في أزمة، والآن تقول: أين هي المجهودات وأين هي الشعارات اللي كانت في الانتخابات؟ ها هما الناس تيشهدوا الآن أنه في أزمة، الأزمة حقيقية وخاصنا نبحثو على حل، كإين أشياء اللي هي موضوعية تنشوفوها، ولكن آرى نبحثو على الناس اللي

المالية السابقة، جميع الوزراء اللي تعاقبوا كانوا كيكرورو نفس الجملة، هذا حذاري من توزيع بعض الالتزامات التي لا يتم الوفاء بها، وتقترح بأنه هاذ الفئة ديال الأطباء والمهندسين والمحامين والتجار، هاذو ما غاديش يكلفوا الميزانية ديال الدولة أموال، فقط كيطلبوا من الحكومة تعظيم إطار قانوني باش يمكن لهم يساهموا ولو بشكل ظرفي في حل إشكالية التقاعد.

ابغيناكم، السيد رئيس الحكومة، أخيرا، تقدموا واحد الجواب واضح حول بعض الملاحظات التي تثار بشأن النقابة التابعة لحزبكم أو القريبة من حزبكم. المعطيات اللي عندنا هاذ النقابة ما عندهاش ..

السيد رئيس المجلس:

انتهى الوقت، انتهى الوقت. الكلمة الآن للفريق الاستقلالي. أرجوك، السيد الرئيس، أنا آسف جدا كذلك.

الفريق الاستقلالي.. أكرمونا بالصمت الله يكرمك، آسيدي، الفريق الاستقلالي، الهدوء، الهدوء، الهدوء، من فضلكم، من فضلكم، من فضلكم، الله يخليكم، الله يخليكم، الله يخليكم، آسيدي الله يخليكم، الله يخليكم الهدوء، الهدوء، الهدوء، الهدوء، آسيدي الله يخليكم الهدوء، الهدوء، لا الله يخليكم الهدوء، الهدوء، الهدوء، آسيدي، الله يبارك فيك، أرجوكم، أرجوكم، اليوم عندنا زخم من الحضور، فاحترموا الحضور الله يكثر خيركم، الله يخليكم. شكرا، شكرا، شكرا.

الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام البار:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

أنتشرف باسم الفريق الاستقلالي بأن أدلي ببعض الملاحظات، ونحن ننتظر ومعنا الشعب المغربي ينتظر رد السيد رئيس الحكومة على مشكل قائم ويقلق راحة جل شرائح المجتمع المغربي، خاصة الشغيلة منه، غير أننا، السيد رئيس الحكومة المحترم، لم نفهم أي شيء لحد الساعة، وأتم طرحتم وبسطتم مجموعة من الأرقام لم يفهم فيها الأجير ولا ذلك العامل البسيط أي شيء، بقدر ما استمع إلى مجموعة من المعطيات، وكأننا نعاين ونشخص أمرا يعلمه الجميع ويتأسف له الجميع، حيث لم نسمع أي حل الذي كنا ننتظره، بقدر ما أننا سمعنا أن المغاربة كيعيشوا بزاف، خاصهم يموتوا بكري، وهذا - مع كامل الأسف - ما شي سؤال، أننا ما توظفناش بكري، وكاينة واحد 3 سنين، معنى أن الحكومة الآن عادت باش توظف لنا الناس بمجرد ما ياخذوا الشواهد دياهم، وهذا ما يمكنش نسمعوه من رئيس الحكومة، بل

التقاعد وكل ما يعرفه ملف التقاعد من حساسية سياسية واجتماعية واقتصادية وتقنية والطابع المصري التي كيم مختلف الأجيال، وهذا المبادرة التي اخذها السيد رئيس الحكومة تحتسب له وللحكومة كذلك، أسوة بما أبانت عليه الحكومة في ملفات وقضايا بالغة الحساسية وركوب قطار الإصلاح، لأن، السيد الرئيس، أن مشكل التقاعد ليس معادلة حساسية وليس نسبا رقمية، إنه هو أرقى أشكال الحماية الاجتماعية ودعامة أساسية للاستقرار الاجتماعي بالمفعول ديالو الاقتصادي والاجتماعي.

وانطلاقا من المضامين ديال المداخلة ديالكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، وما راكته الدراسات الاكثورية، إننا نسجل في الفريق الحركي أن ليس هناك خيارات للإصلاح لأنها جد محدودة، وهامش المناورة والمبادرة ضيق للغاية، لأن في ظل ما تشهده صناديق التقاعد من تدهور بنيوي بين التفتتات والمدخرات وحجم الخصاص المالي المتراكم وكذلك تفاقم العجز بين نسبة المساهمة ونسبة المستفيدين التي تحددت في 7%، التي الوقت كانت تغطي معاش واحدا من 15 نشيط سنة 1980 على سبيل المثال إلى حوالي 4 نشطاء سنة 2010، مع اختلاف النسب حسب نوعية الصناديق، والتي هذا يهدد مصير الأجيال الحالية والمقبلة.

وكذلك نرى بأن تزداد مأساوية الوضع التي لا تسعف الصناديق في بناء التوازن المالي المفروض، لأن النسبة ديال المساهمين المحددة في 27% لن تستطيع تغطية قاعدة المستفيدين المحكومة بالتوسع مستقبلا. السيد رئيس الحكومة المحترم،

نرى أن هناك استعجالية في الإصلاح ورفع تحدي وخطر المس بمستوى العيش والقدرة الشرائية والتنافسية، لأن التأثير المحتمل للادخار العام والخاص على الاستثمار، كذلك مع مراعاة مبدأ تحقيق المنافسة الجيلية والعدالة الاجتماعية بين الأجيال.

وبهذه المناسبة، السيد رئيس الحكومة المحترم، سنساهم كفريق حركي بإعطاء بعض الاقتراحات وكذلك بعض السيناريوهات: أولا، حول تعديل معدل الاشتراك ومعدل التعويض؛ ثانيا، العمل على توسيع التغطية عبر توسيع قاعدة التشغيل وفرض إلزامية الانخراط والمساهمة؛

ثالثا، رفع سن التقاعد كما جاء على لسانكم؛ رابعا، إعادة الهيكلة المؤسسية لنظام التقاعد عبر دمج الصناديق أو بعضها ووضع حد لتعديتها واختلاف إطاراتها القانونية وأنماط تديرها وطرق تقديم خدماتها؛ خامسا، مراجعة توزيع مدخرات المستفيدين عبر الانتقال من النظام الحالي المبني على الأقساط السنوية إلى نظام التنقيط مع ما يجمله هذا الخيار من ضرب لروح التضامن واللجوء إلى الفردانية في المساهمة والاستفادة؛

سادسا، الإقدام على إصلاح تشريعي جذري للنظام؛

أكلوا فلوس الصناديق فين هي؟ نرجعو لهاذ الناس ونحاسبوهم كذلك. بقت واحد 3 دقائق غادي نفتح المجال للأخ رئيس الفريق باش يتم. وشكرا.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، وباختصار شديد، أن أؤكد أن ربما حماس النقاش وطريقة الإلقاء كان يستوجبه حساسية الموضوع وأهمية الموضوع، باعتباره يخص ضمان العيش الكريم لعدد كبير من المواطنين والمواطنات الذين أفنوا زهرة شبابهم وحياتهم في خدمة الصالح العام، وذلك في آخر هزيع من حياتهم.

وبدون شك، أننا في الفريق الاستقلالي، نؤكد أن هذا المشكل ليس وليد اليوم، بل هو وليد الحكومات المتعاقبة، وقد تنهت إليه الحكومات السابقة انطلاقا خاصة من حكومة بداية التناوب التي وقفت لتشخيصه ولمعالجته، وقد كتب لهذه الحكومة في إطار الاستمرارية أن تبدأ من أين انتهت الحكومات السابقة، وبطبيعة الحال فإننا نعتقد أن هاذ التصور الذي جاء به السيد رئيس الحكومة، هو بالأساس الذي يهمننا فيه هو كيفية تدبير الموارد المالية للتغلب على هذه الأزمة الحادة في صناديق التقاعد.

وإننا نتمنى من السيد رئيس الحكومة... نتمنى أن تعمل الحكومة الحالية على تكثيف التشاور والحوار مع جميع الفعاليات، سواء السياسية منها أو النقابية أو المجتمع المدني من أجل الوصول إلى خلاصات تكون كفيلا محل هذه الإشكالية بالتراضي من طرف الجميع، وذلك خدمة لشراخ مهمة من الشعب المغربي، التي تعول على هذه الحكومة، انطلاقا من الأمل الذي خلقته لديها، لتسعد بعيش كريم إلى جانب باقي الشراخ التي تنتظر في برامج أخرى ما تنتظره هذه الشريحة التي هي ضمن خانة أنظمة التقاعد. وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،
السادة الوزراء المحترمين،
إخواني، أخواتي المستشارين،

بداية، هذه مناسبة باش نشدو على أيدي السيد رئيس الحكومة المحترم، التي أقدم بروح المبادرة والجرأة السياسية اللازمة على فتح ملف

الحكومة غادي تحل هاذ المشكل مع النقابات ومع الأحزاب أو ما غيتحلش. لا أسيدي، السيد رئيس الحكومة، هاذ المشكل خاصنا نلوه، لأن كاين بكل صراحة، هاذ المشكل إلى جاك واحد صغير لا يمثل شيئا لا في النقابات ولا في الأحزاب السياسية وابعى يعكسو لك غادي يعكسو لك، لأن - مع الأسف - المزايدات كثرت في هاذ المدينة وفي هاذ البلاد.

السيد الرئيس،

أنا اللي ابغيت نطلب منك، كنهضر معك بكل وطنية، حاول تشرك وتشعر الطرف الآخر بجميع المكونات ديالو بأنهم كيشاركوا، يكفيك فخر، رئيس الحكومة، تحل مشكل في العهد ديالك، هذا مشكل عويص، والله يستر إلى امشى حتى ما تحلش ووقعت فيه مزايدات ستكون كارثة على الوطن.

السيد رئيس الحكومة،

الله يجازيك بخير، أنا نتكلم معك بكل وطنية وبكل قلبي، لأن لا يجب استعمال مزايدات. إذن هنا، السيد رئيس الحكومة، قلت لكم بأن يجب إشراك الجميع كيفما كانت قدرتهم، هذا الورش من أهم الأوراش. وفعلا، السيد رئيس الحكومة، هاذ القرارات - كما قلت لكم - فهي قرارات سياسية، ويجب في القرارات السياسية تكون قرارات جريئة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا الرئيس المحترم. الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد الهبتي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

زملائي وزملائي المستشارين،

تنبعت يامعان جواب السيد رئيس الحكومة، والذي استرعى انتباهي هو عندما قال بأنه نحن جميعا على المحك، واعتبر أن التغلب على مشكل أنظمة التقاعد يحتاج إلى تضافر جهود الجميع، وهذا صحيح، ونحن كاشتراكيين منخرطون في هاذ الموضوع وغيره، الذي يتعلق بالرعاية والحماية الاجتماعية.

وهاذ المشكل ديال صناديق التقاعد، السيد رئيس الحكومة، هو خاصو يندرج في إطار مشروع مجتمعي، ملي قلتو أودي بأنه خاص الحل يكون مع المغاربة كاملين، هاذ المغاربة كاملين خاصنا نجيبو لهم واحد المشروع مجتمعي، نبينو لهم فيه كيفاش خصهم يتعبووا من هنا لـ 5 سنين، من هنا لعشرين سنة لبلوغ واحد المجموعة ديال الأهداف في المجال الاجتماعي، منها التقاعد، منها صندوق المقاصة، منها التشغيل، إلى غير ذلك.

وبالتالي، أنا حاولت أن أعثر على ملامح هذا المشروع الاجتماعي، وللأسف لم أجده. فقط هناك بعض التلميحات بأنه غادي نعملو برنامج

سابع، إرساء حكمة جيدة وجديدة للصناديق القائمة وتقومها هيكليا؛

ثامنا، توسيع خيار الأنظمة التكميلية للتقاعد.

وفي نهاية الأمر، نرى أن الخيارات المطروحة كترتبط في عمقها بقرار سياسي واجتماعي وتقني، لأن قلنا تقني نظرا لـ (les paramètres) كيفاش يجتسب ومقاربة سوسيو سياسية شاملة.

واليوم، الحكومة، السيد رئيس الحكومة المحترم، مطالبة بفتح واحد الحوار وطني موسع ومطارحة الملف بمنظور تشاركي، على اعتبار أن التقاعد قضية أكبر من كل معادلة سياسية وأنه شأن مجتمعي يهم جميع المغاربة، ومن الصعب أن ينظر إلى إصلاحه ك مجرد إجراء قانوني أو تنظيمي أو محاسباتي.

ومهذه المناسبة، السيد رئيس الحكومة المحترم، نود أن نشير إلى أن الحكومة كذلك يجب أن تتدخل لدى السلطات الهولندية لرفع الإجحاف الذي سيطل آلاف الأسر المغربية من المتقاعدين وذوي الحقوق جراء إقدام الحكومة الهولندية على التخفيض من قيمة المعاش للمتقاعدين المقيمين في وطنهم الأم إلى نسبة 40%، خاصة وأنه قابل على التعميم ليشمل باقي بلدان الاتحاد الأوروبي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد الرئيس المحترم. الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

المستشار السيد حسن سليغوا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

سوف لن أناقش معكم الأرقام، ولكن لابد في البداية أن نشكركم على الجواب الذي تطرقتم إليه، وقلتم بكل صراحة تطرقتو لجميع النقط، ولكن قلتم في سنة 2000 بدأ المشكل حقيقة، سنة 2004 كانت هناك بعض الحلول. قلتم، السيد رئيس الحكومة، بأن لا يمكن حل هذا المشكل إلا بمشاركة الجميع، وإلا ستكون كارثة، لهذا دائما فريق التجمع الوطني للأحرار يطلب منكم تطبيق وتفعيل المقاربة التشاركية، هاذ المقاربة التشاركية، السيد رئيس الحكومة، التي يجب تفعيلها ليس بالاجتماعات، ولكن يجب تفعيلها باشتراك جميع الشركاء بالقرارات، لأن هناك، وأنا كنخاطبكم بكل صراحة وبكل وطنية.

قلتم الآن بأن الحكومة خاصها تحل هاذ المشكل مع الأحزاب ومع النقابات ولا ما غتتحلش، كاين اللي غادي ياخذ هاذ الكلام ديالكم بالتهديد، إما أنكم ما باغينش تحلوه، لأن كاين اللي غادي يشعر بأنكم قلتو بأن

مهمتكم، لأن نجاحكم هو نجاح الشعب المغربي، لكن نبغوا نهبكم على وقائع هي واقعة لكي تنظروا لها.

السيد الرئيس،

احنا استمعنا لكم بإمعان، ولكن لم نستع للحلول. المتقاعدون الآن أغلبهم طرحي الفراش، والأجرة هزيلة جدا. ونعطيك فئة بسيطة من هاذ المتقاعدين هما أبناء الأقاليم الجنوبية، الأقاليم الجنوبية عند استرجاعها قامت الدولة وقامت الحكومة آنداك مشكورة بتوظيف عشرات الآلاف من المواطنين في القطاع المدني وفي القطاع العسكري، هما راه أي مواطن رغم أن سنه كبير دخل الوظيفة.

في القطاع العسكري، الجنود بلاو بلاء عظيم واحنا نشكروهم عليه، لأنهم ما نجاملوهم وفتخروهم، لأن هذا الدفاع عن الوحدة الترابية ودفاع عن شعارنا الخالد "الله، الوطن، الملك"، لكن هاذ الجنود بعد ما يوصلوا التقاعد، ارتأت الحكومة أو الدولة أو الإدارة أنها تزيد تمدد لهم، وتم التمديد لهم في العمل، كمين الي زاد 20 سنة، كمين الي زاد أكثر، بدون ترقية، بدون زيادة في الأجر. الطامة الكبرى عندما أحيلوا للتقاعد، لقاو التقاعد هزيل وهزيل جدا.

نذكرك غير بشخص واحد، عقيد في القوات المساعدة أرملته الآن كتقاضي 300 درهم، أغلب الجنود يتقاضوا أقل من 1000 درهم، احنا، السيد رئيس الحكومة المحترم، عندنا ثقة فيكم كبيرة ونساعدكم ونعاونكم، وعندنا إحساس أنكم تعملوا مجدية، ولاسيما عندما طرح عليكم مشكل الطريق الوطني في الجلسة السابقة رقم 1، ملي خرجتو من هنا درتو مشاورات ديالكم، وزير التجهيز دار المشاورات، عيط الناس ديال الجهات، ونأملو أن المشكل يلقي الحل.

نتمناو أنك، السيد رئيس الحكومة، تنظر في هاذ الفئة من المواطنين، فئة كبيرة في الوظيفة العمومية وفي القوات المسلحة وفي الأمن الوطني وفي عمال شركة "فوس بوكراع"، كذلك، يعني جميع القطاعات ديال الحكومة عندهم هاذ المشكلة، ونبغوكم، السيد رئيس الحكومة، نشوفوا فيها، على الأقل الحل آنا، وابغيتو نتكلمو على الصناديق واحنا معكم في حل هذه المشكلة، ولكن الناس راها ابغات اليوم اليوم تحلوا هاذ المشكلة وتنظروا لحالتهم.

وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا. الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

مرحلي وسنمر إلى إصلاح شامل، وبالتالي هذا كيزيد يصعب من الأمور. نحن، في الفريق الاشتراكي، هاذ الموضوع ديال التقاعد ينبغي أن يبنني على أربع مبادئ موجهة كبرى:

المبدأ الأول، هو المبدأ ديال الديمومة وتضامن الأجيال: خصنا المغاربة يكونوا متضامنين، وتتفقو جميع، عملا بالحكمة الفارسية: "زرعوا فأكلنا، ونزرع فياكلون".

المبدأ الثاني، هو مبدأ النجاعة والتدبير الرشيد والحكمة الجيدة: لنا في تاريخنا مجموعة من الأخطاء ومن الهفوات هي اللي سببت في هاذ الوضع اللي كنعيشوه، وأشرتم إليها، نذكرو بالوضعية اللي داز منها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، هاذ التماطل اللي وقع في الصندوق المغربي للتقاعد ديال الموظفين، المشكل ديال الصناديق الخاصة ديال المؤسسات العمومية والتكلفة باش اخديناها، وبالتالي لا مجال للخطأ في المستقبل.

المبدأ الثالث، وهو من أهم المبادئ، وهذا هو الورش ديالكم، السيد رئيس الحكومة، هو مبدأ التفاعل الإيجابي بين المجال الاقتصادي والادخار الاجتماعي: قلتم بأنه التغطية ديال السكان النشيطين لا تتعدى 33%، وأنا عندي واحد الرقم آخر كيقول 27%، وهذا هو من الأسباب الرئيسية، وهذه هي المعضلة الكبيرة وكتراد عليها معضلة الشيخوخة، وبجوج كيزيدوا يعقدوا المشكل ديال التقاعد. هاذ المشكل يمكن يكون هو الحافز، لأن السيناريو الأمثل وعددي لنا واحد العدد ديال السيناريوهات، السيناريوهات اللي جابت المندوبية السامية للتخطيط، كمين السيناريو الكارثي، وكمين السيناريو الأمثل؛ السيناريو الأمثل أش كيقول؟ كيقول على أنه يجب أن نعمل على توسيع التغطية الاجتماعية على الأقل 60% مثلا هو الحال بالنسبة للاقتصاديات الانتقالية.

والمبدأ الأخير، وهو مبدأ العدالة والإنصاف وجبر الضرر:

من المؤكد، وهاذ الشيء جاء في واحد العدد ديال التدخلات أن الدولة تعسفت في حق متقاعديها، النتائج هاهي باينة، وبالتالي مثلا اعترفت الدولة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأصفتهم، نحن بحاجة إلى مصالحة اجتماعية، يجب أن تنصف الدولة ضحايا التعسف الاجتماعي، وصناديق ديال التقاعد هي واحد المثال من هذه الأمثلة، باش نكرر أنه خاص إعفاء المتقاعدين من الضريبة العامة على الدخل، أنا أضم صوتي لصوت اللي كيقول خاص..

السيد رئيس المجلس:

الكلمة الآن للفريق الدستوري. شكرا

المستشار السيد مهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

أولا، احنا، السيد رئيس الحكومة، نتمناو لكم التوفيق والنجاح في

1- خلق آليات فعالة وناجعة حتى يحترم كل المشغلين التزاماتهم في التصريح الكامل بالأجور، في التصريح الكامل بجميع الأجراء، حتى يرتفع عدد المنخرطين؛

2- إقرار سلم متحرك للمعاشات؛

3- توحيد المعايير، سواء بالنسبة للاقتطاعات والمعاشات بين القطاعين،

في خطابكم، السيد رئيس الحكومة، أعلنتم عن تصوركم فيه من خلال..

السيد رئيس المجلس:

بقت دقيقة.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

.. عدة سيناريوهات، أحلاها مر، فالخو الديمغرافي سيعرف ارتفاعا مهما، تزايد المسنين، كلها إكراهات لا بد لكم أن تبادروا بكل جرأة وبكل شجاعة إلى عدم التردد في اتخاذ الموقف الملائم لاجتياز هذه المعضلة بأي ثمن كان.

فلأن مسألة التقاعد في تقاليدنا وفي هويتنا، نعتقد أنها مسألة أساسية اجتماعية وتلخص بالفعل مفهوم العدالة الاجتماعية، مفهوم تشريف التقاعد، مفهوم تكريم الإنسان المغربي، مفهوم المبادرة إلى إعطاء المثل لانبثاق مجتمع جديد يعتمد على قيمة الشباب وطموحات الشباب. وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا. قبل أن نستمر، يحضر معنا اليوم كذلك السيد سفير المملكة المتحدة السيد (Clive Alderton)، فباسمكم أرحب به. الكلمة الآن للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد العربي حبشي:

السيد الرئيس،

لقد استمعنا بإمعان إلى خطاب السيد رئيس الحكومة، فإلى كنا متفقين على التشخيص واخا انسينو التكلفة ديال المغادرة الطوعية، كانت عندها نتائج عكسية، ومعدل أمد الحياة اللي كيوصل ماشي 77 سنة في الفترة اللي اهضرتو عليها، 67 سنة، الآن 72 سنة، لكن على مستوى الحلول ما لمسناش قرارات سياسية، تأخذ بعين الاعتبار ما هو اقتصادي واجتماعي وثقافي كذلك، لأننا في الفريق الفيدرالي نرفض المبادرات والمقاربات التجزئية لما ينطوي عليها من انعكاسات سلبية، لا تنتج في آخر المطاف إلا الفقر والهشاشة، وبالتالي كنعبرو، السيد رئيس الحكومة، أن إشكالية التقاعد هي إشكالية سياسية معقدة، إشكالية مجتمعية تحتاج إلى قرار سياسي، يأخذ بعين الاعتبار إكراهات الصناديق، القدرة الشرائية للمنخرطين، تنافسية المقاولات ومتطلبات التنمية الشاملة. وفي هاذ المنظور، خصنا نشوفو الإصلاح ديال أنظمة التقاعد.

السيدات والسادة المستشارين،

في البداية، أريد أن أحييكم وأن أقدم لكم تهانينا الخاصة بمناسبة السنة الجديدة، هذه السنة التي نريد أن تكون سنة لانطلاق الأوراش الكبرى للإصلاحات المعلن عنها من خلال البرنامج الحكومي، وأتم أعلنتم بالقوة من خلال جوابكم على العزيمة الأكيدة للفريق الحكومي. نريد هاذ السنة الشروع في الإصلاح للانتقال من الوعد الأمين الصحيح إلى الفعل الحقيقي.

في موضوع قضية إصلاح منظومة التقاعد، نحن معكم بأنها قضية المجتمع، قضية الجميع، نتقاسم معكم مختلف الآراء والأفكار المعبر عنها من خلال جوابكم. إنها - حقيقة - ليست قضية حكومة أو طرف دون الآخر، ولا تتحمل المزيد من المزايدات، مزايدات مجانية ولا مزيد من التأخير الذي سيؤدي بالأجيال المقبلة أن تؤدي الثمن غالبا.

أعلنتم بصفة رسمية عن أن الخطر محقق، وأنه ابتداء من السنة القادمة سنبدأ في الأداء، هذا يتطلب الاستعجال في اتخاذ قرار سياسي، قرار سياسي يحظى بتوافق ودعم كل الأطراف بكل مسؤولية وما تقتضيه المسألة من الشعور بالوعي والتضامن الوطني.

لا بد أن نذكر بأن إصلاح منظومة التقاعد يندرج ضمن الإصلاحات الكبرى التي يجب أن تتم بشكل متوازي، ومنها أساسا صندوق المقاصة والنظام الجبائي لأنها تتعلق كلها بالتمويل ومصاريف وتدبير المال العام، كما تتطلب بمفهوم المجتمع المتضامن الذي ينص عليه الدستور.

إن إصلاح منظومة التقاعد، كما تصور، ليست مجرد إصلاح تقني ولا رقمي، بل هو يتطلب تأمين أداء المستحقات المالية للمنخرطين في المنظومة ككلهم، بل هو إصلاح اجتماعي في العمق، ينبغي أن يهدف، إضافة إلى معالجة الأزمة، تمكين كل المغاربة من الحماية الاجتماعية، وهذا العقد الذي أعلنتم عنه، وإيجاد صيغ لإدماجكم للسكانة النشيطة في المنظومة، فلكل مغربي، مهما كان مجال نشاطه، الحق في الحصول على معاش بعد وصوله لسن التقاعد.

السيد رئيس الحكومة،

لا بد من الانتباه إلى موقع العالم القروي في منظومتنا كذلك، ألا يبقى منحصرنا على المجال الحضري. إن كل ذلك يفرض إرساء منظومة متكاملة لحماية اجتماعية وليس مجرد أنظمة فنية ومنفصلة خارج مفهوم التضامن والتاسك الاجتماعي.

إن من ضمن الأسباب التي أدت إلى الأزمة التي تهدد صندوق التقاعد إشكالية الحكامة، مازالت قضية صندوق الضمان الاجتماعي وخلاصة تقرير لجنة التقصي بالبرلمان أكبر شاهد على ذلك.

كذلك إن تركيزنا على هذه الأنظمة لا يجوز أن يبعدنا عن الواقع اليوم للمتقاعدين، وبإمكانكم، السيد رئيس الحكومة، أن تبادروا إلى اتخاذ بعض التدابير حالا في انتظار استكمال التصور الشمولي لنظام التقاعد، وفتح في هذا المجال:

رئيس الحكومة حلولا، لأن عارفين إلى جاء رئيس الحكومة يعطينا حلول ما
ابقاش الدور ديال النقابات ولا ديال الأحزاب، معارضة وأغلبية، ولا
البرلمان، وبالتالي أنت كنعطينا التصور العام الذي يعتبر أرضية للنقاش مع
مختلف الفرقاء، لكي نأتي جميعا بالحلول، وليست الحكومة لوحدها.

القضية الثانية، السيد رئيس الحكومة، إلى كانت القضايا اللي طرحتها
ومختلف السيناريوهات اللي طرحت غادي نعتبرها قاعدة ديال الانطلاق،
واللي هي على أساسها غادي يكون الحوار، وهاد الحوار، احنا بالنسبة لنا،
نرى بأنه لا يمكن أن يكون إلا في إطار التوازن ما بين الحفاظ على الأنظمة
ديال التقاعد والديمومة ديالها وما بين الحفاظ على القدرة الشرائية ديال
المقاعد، وهذا هو التوازن الصعب اللي خاصنا يكون بالنسبة لنا.

القضية الثالثة، السيد الرئيس، نحن مع تجميع بعض الصناديق،
خصوصا بعض الصناديق اليوم اللي كتعاني المجال (RCAR)، وعندنا
مراسلة من الإخوان السككيين اليوم هنا، غادي تقدموها لك، السيد
الوزير، لأن في الأخير كيقاوا في حدود 40% من الأجر ديالهم.
احنا ممكن نتكلمو، السيد رئيس الحكومة، في مختلف السيناريوهات
اللي مطروحة، وهذا هو الدور ديالنا جميعا.

نشجعكم على شجاعتكم القوية، واللي ما تميزوش بها الذين كانوا قبلكم،
وهاد الشجاعة اليوم هي مطلوبة منكم ومنا. هذه الشجاعة، السيد رئيس
الحكومة، هي شجاعة..

السيد رئيس المجلس:

الله يخليكم، الله يخليكم، آسيدي، آسيدي

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

ما تحسب ليش الوقت السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

الله يخليكم، أكرموا.. وقف، وقف، ارجع للتوقيت.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

السيد الرئيس،

أقول أن الشجاعة اللي كتحلاو بها اليوم هي مطلوبة منا جميعا،
الشجاعة مطلوبة منا كأغلبية، كحكومة، كمعارضة، كقنابات، لأنها لحظة
تاريخية اللي مطلوب منا كلنا نتخذو فيها القرار.

السيد رئيس المجلس:

شكرا. الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة.

آ سيدي، آسيدي، آسيدي، أرجوكم، أرجوكم. آ عبد المالك، الله
يخليكم، آسيدي، آسيدي.

السيد رئيس الحكومة، تفضلوا. بسم الله الرحمن الرحيم. راه معنا
حضور قوي، الله يخليكم، آسيدي، لا تنسوا دوركم البيداغوجي، آسيدي،

كذلك لا يمكن أن نغزل إصلاح أنظمة التقاعد عن إصلاح شمولي،
يتضمن إصلاح منظومة الضرائب، إصلاح منظومة الأجور، إصلاح نظام
المقاصة، وكذلك إشكالية التكوين والتشغيل، فإلى ما كانتش المقاربة في هاذ
الإطار وكانت مقاربة تجزيئية، فسوف لن ننتج إلا النتائج السلبية، ونحن
نريد لبلادنا أن تتقوى وأن تتقوى تنافسيتها.

إن تدبير القواعد المؤطرة لأية استراتيجية تضامنية، تقتضي جعل الحماية
الاجتماعية في قلب السياسة العمومية. إلى ما كانتش الحماية الاجتماعية في
قلب السياسة العمومية ما درنا والو.

في الديمقراطيات العريقة وفي شمال أوربا مثلا كيجي رئيس الحكومة
تيقول اشغال غادي يخص من الناتج الإجمالي الداخلي للحماية الاجتماعية،
واش 4% واش 9% واش 10%؟

اتما كحكومة تبنيتو الخط الثالث، وقلتو النموذج الاقتصادي التضامني،
النموذج الاقتصادي التضامني يقتضي إعطاء الحماية الاجتماعية حقها
الموضوعي والمنصف والعقلاني، وبالتالي في هاذ الإطار كتجي المنظومة
الشاملة.

فيما يخص المقترحات ديالنا، قلتنو، السيد رئيس الحكومة، فيما يخص
الإصلاحات المقياسية، ماشي الرياضية، (Les réformes paramétriques)،
فيما يخص من سن التقاعد، فيما يخص من اشترآكات، فيما إعادة النظر في الوعاء الذي يحتسب على قاعدته المعاش.
لكن، السيد رئيس الحكومة، نحن نريد أن تلعب الدولة دورها كاملا
كراعي، كمشغل وكضابط اجتماعي، لأننا كابتة 70% خارج التغطية ديال
التقاعد، وكابتة بالله 16% من الساكنة الإجمالية ديال الناس اللي فايئين
60 سنة اللي كيستافدوا من المعاش، وبالتالي هناك خصاص محمول في
مجال التغطية الاجتماعية.

لذلك، يجب على الدولة أن تتحمل مسؤوليتها كاملة، لا يمكن أن
نبحث عن حلول تقنية فقط، بل يجب أن نبحث عن إصلاحات هيكلية،
تأخذ بعين الاعتبار النسيج الاجتماعي الهش في بلادنا.

كذلك نطالبكم مباشرة بالمفاوضة الجماعية المنتجة، لأن المفاوضة الجماعية
المنتجة هي اللي غنادي لنتائج، كناخذ من هنا وكنعطي من هنا.
وبه وجب الإعلام. وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا. الكلمة لآخر متدخل، الكلمة لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل
بالمغرب، وأنتظر أن يكون الجواب كالسؤال.
شكرا.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

السيد الرئيس المحترم،

احنا استمعنا للسيد رئيس الحكومة. أكيد ما كناش كنعطبو من السيد

هاذ الشيء، اللي جاووا لي الاختصاصيين، ما تعتقدوش بلي أنا راني مختص في كلشي، أنا عندي إدارة والإدارة تشتغل معايا وتحت الرئاسة ديالي، واحنا عندنا ثقة في بعضياتنا، وكيجيبوا لي أرقام، كيقولوا بلي الآن ذاك الشيء اللي كتسال الآن، اللي كيتسالوه كلشي الناس اللي دخلوا للتقاعد، اللي كيتسالوه إلى جينا نخلصوه لهم الآن، خصنا 1200 مليار ديال الدرهم، بلا ما نقول ليكم أشنو غيكون هاذ الشيء في 2062. والدولة ما كتحسبش على عام، عام هذا كيحسب عليه شخص بحالي وبحالك، ولا 5 سنين ولا حتى 10 سنين. الدولة كتحسب بين 30 و100 سنة، خاص يكون عندها بين 30 و100 سنة ديال الوضوح، لأنه واحد الإشكال اللي غادي يتطرح دابا راه كان باين في 2000، ولكن من 2000 إلى 2014 ملي ما اخذينا الإجراءات اللازمة في ذلك الوقت، عملنا إصلاحات اللي اعطتنا 5 أو 6 سنوات، وأنا نتقول لكم اليوم، عندنا إصلاحات ضروري غادي تعطينا من هنايا 10 سنين، إن شاء الله الرحمن الرحيم، حتى ل 2022، وغادي نعملوها بتوافق، إن شاء الله الرحمن الرحيم، وماشي معنى هذا أنه إلى جا شي واحد وكان كيطهر بلي ابغي يزايد بهاذ الشيء غادي نسكتو ليه ولا كيطهر شي واحد وابغي يزايد بهاذ الشيء غنتراجعوا احنا على الإصلاح. هاذ الإصلاح ضروري غادي نديروه. ماشي فين ما جيت نعمل شي إصلاح ينوضوا لي الناس، "عنداك"، "خاص مقاربة شمولية"، "خاص الإشكالية سياسية"، "خاص.."

آ سيدي، أنا عندي مشكل ديال التقاعد. في 2014 إلا ما اتخذتش الإجراءات اللازمة غادي يخصني نخط 1,8 ديال المليار ديال الدرهم، وفي 2016 غادي يخصني نخط 6,2 و لا 3 ولا 4 ديال المليار ديال الدرهم، ومن هنا لدا 10 سنوات غادي تخصني 125 مليار، واش غنقبط 12 مليار ديال الدرهم ونص من الميزانية ديال المغاربة ونديرها في التقاعد ديال الموظفين كل سنة، بأي حق؟

كتكلموا معي على مفاهيم نظرية، أنا قابل. أنا ما كندعش أنتي كنعرف كلشي، يمكن كاين بزاف ديال الإخوان هنا كيعرفوا أكثر مني، وإلى كان شي واحد عندو شي حاجة ابغي يقولها، لأنه أنا سمعت الكلام في التقديم ديال بعض الإخوان كيجيل على العلم، ولكن ملي جينا للنقاش رجعنا للكلام اللي قلت أنا، رجعنا للأرقام ورجعنا للعجز ورجعنا للزيادة في سن التقاعد ورجعنا.

فإلى كانت شي حاجة وابغي شي حزب يجي يقترح علي شي حاجة أنا موجود، أي حزب ابغي يقترح عليا شي نموذج تموي جديد غادي يطير بهاذ المغاربة، ابغي يقترحوا على الشعب المغرب أثناء الانتخابات أنا ما عندي مانع، ابغي يقترحوا علي دابا نعمل به، هو مشكور.

كاين شي واحد عندو شي مقترح خاص؟ قلتو لي المشاركة، أن أشرك الجميع، أنا عارف بلي اللجنة التقنية ما فيهاش الجميع، أنا سأحاول أن أشرك الجميع، غادي نعمل لقاءات مع مختلف الهيئات السياسية ومختلف الهيئات

الله يخليكم، آ عبد المالك، آ عبد المالك، آ سيدي، تفضلوا، صافي، صافي، وصافي، شكرا، شكرا، شكرا.

الأستاذ ابن كيران، السيد رئيس الحكومة، السيد رئيس الحكومة، تفضلوا، تفضلوا.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أتمنى أن الحوار حول أنظمة التقاعد سيكون أهدأ من هذا الحوار.

معشر الإخوة الكرام المحترمين،

السيد الرئيس،

السيد رئيس المجلس:

الله يخليكم، آ عبد المالك، السيد المستشار المحترم، آ سيدي، انتهى كل شيء.. آ سيدي انتهى النقاش، الله يخليكم، أكرموا رئيس الحكومة بالإصنات الله يخليكم، راه عندهم دور بيداغوجي، ومعنا حضور مكثف، ومعنا أجنب، أرجوكم، العفو، الله يخليك، الله يخليك.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

الإخوة المستشارين المحترمين،

الأخوات المستشارات المحترمات،

الحضور الكريم،

بكل صدق الموضوع اللي الإخوان اقترحوه اليوم للنقاش، كان إضافة كبيرة بالنسبة للمجتمع ككل، كنعتمد من خلال هذا الحوار، رغم بعض اللحظات الساخنة التي تخللته، وبالنسبة للسادة المستشارين والسيدات المستشارات، وبالنسبة للحكومة وبالنسبة لي أنا شخصيا.

واسمحو لي، ملي جيت، جيت تعرض عليكم أشياء تتعرفوها إجمالاً، فصلت فيها لكم وللمواطنين المغاربة من خلالكم، لابد أن يعرف المواطنون المغاربة ما الذي يقع، شيء مهم في حياتهم، التقاعد، "الانتريت" اللي يقولوا المغاربة، اللي كتضمن لهم - بعد الله سبحانه وتعالى - المعاش ديالهم ملي كيتجاوزوا 60 عام حتى كيقدر الله اللي قدره، ولذوي الحقوق من بعدهم، لأنه النظام كيتحفظ لذوي الحقوق بالأجرة كاملة، النص كيعطيه للمرا والنصف كيعطيه للأولاد على ما يوصلوا 21 عام.

هاذ النظام جيت كنعقول لكم، آ الإخوان، الكلام اللي قالوه بعض الإخوان باختصار، قالوا ياودي هاذ النظام مهدد، ومهدد بالزوال، مهدد بأزمة، إذا ابغينا نحافظوا عليه كيف ما هو، خصنا في 10 سنوات 125 مليار ديال الدرهم، هذا راه واحد الرقم كاين صعوبة - كنعتمد - عند واحد العدد ديال الناس باش يستوعبوه، وما ابغيتش نقول لكم الأرقام الأخرى اللي كتكلم على أشنو تبتسال لهاذ النظام بالطريقة ديال الاحتساب ديال

خص الناس ببقاوا مطمئنين على التقاعد ديالهم، وهاذا الحكومة ما يمكنش تيجي اليوم وتجييب لكم الحلول الحاسمة.

سمحوا لي، لأنه أنا عندي حوار مع الناس، غادي نتلاقي أنا وإياهم نهار 23 في الشهر، إن شاء الله الرحمن الرحيم، وغالب الظن غادي نعتقدو أكثر من لقاء، وبلا شك غادي تكون لقاءات مع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين الآخرين، غادي نتلاقي معهم أكثر ما يمكن، ولكن في النهاية لابد من الإصلاح.

و2 أمور كنعقول لكم، آ الإخوان: لابد من الإصلاح يعطينا مةلة باش 2014 ما نحتاجوش نبدأو كنعقلو منين نجيبو حوالي 2 مليار ديال الدرهم، يعطينا مةلة ديال 10 سنوات، ولابد من إشراك الجميع، ولابد من إصلاح شامل، الإصلاح الشامل اللي يخلينا مطمئنين إلى 50 أو 60 سنة، وهذاك الشي اللي كيقضني هاذ الإصلاح غادي يكون، إن شاء الله الرحمن الرحيم، مةلك الثمن، لأن ماشي، اسمحو لي، كيمكن نجي وناخذ بالخاطر ديال الناس ونبقي كنعحاول ونزيد، أشنو كيعسر الإنسان اللي كيجي لبلاستي ويزيد وياخذ الخاطر ديال الناس؟ ولا إلى كان من الضروري يتخذ واحد الإجراء اقتصادي ما يتخذوش باش ما يوقع لوش إضراب وما توقع لوش مظاهرة، كيفاش؟

اسمحو لي، الله يجازيكم بخير، ما كاينش اللعب في هاذ الشي، هاذي المصلحة ديال البلاد، وإلى كان هاذ الشي غادي يجي على حساب الشعبية ديال الحكومة، الحكومة متضامنة مستعدة تؤدي هاذ الثمن، لأنه هاذ الحكومة ما كنعشوفش بلي في هاذ الموضوع وأمثال هاذ الموضوع الدولة كتدابر مع النقابات ولا الدولة كتدابر مع الأحزاب السياسية ولا المههم هو انت تيجي لتمايا اللور وتدافع على الناس فيما يظهر لهم أنك تدافع عنهم، ولكن في الحقيقة أنت تسير بهم إلى الخراب، لأنه إلى جيتي كتدافع باش ما نمس المواد الاستهلاكية بحال المحروقات، خلياها، ما تقيسهاش أ السي ابن كيران، 53 مليار درهم، واخا، وما تمسش التقاعد وما تقيش السن ديال التقاعد 29 مليار درهم، واخا. وفي الأخير فين غنوصل؟ نوصل البلاد ل (la faillite)، عاد ذيك الساعة تقولوا لي هاذ الشي اللي كنت كنت كنعدير آ السي ابن كيران ما مزياش!

وا سيدي، قولوها لي دابا، أنا مستعد نسمعها، إلى كان هاذ الشي معناه أنني ما مزياش، ديروها في بالك، أنا ما مزياش، أنا ما مزياش، لأن غادي ندير ذاك الشي اللي كنععتقد في مصلحة البلاد، غندير ذاك الشي اللي فيه مصلحة المواطنين الحقيقية.

واخا الشباب ديالنا، واخا شي وحدين يمسيو يقدرنا يشرحوا هاذ الشي للناس بطريقة مختلفة، امشوا تقولوا للناس راه ابغي يزيد عليكم الماء والضوء، واش أنا غادي نزيد الماء والضوء بالسلامة والعافية، لاش؟ الآن كاينة عجز ديال حوالي 30 مليار درهم عند المكتب الوطني للماء والكهرباء، فين غمسيو بهاذ الشي؟ اللي مهم عند المواطن يلتقي الضو والماء ولا ما

التقاية، وأي واحد اللي كان كيعتقد بلي عندو شي ما يقولو، ولكن اسمحو من الناحية العملية الإشكاليات واضحة، والآن نحن بصدد نظام التقاعد ديال الموظفين العسكريين والمدنيين.

واسمحو لي، المجال ديال الجنود ديالنا وديال الناس الأمنيين ديالنا اللي ماشي فقط خدموا الوطن، ولكن اللي ضحاو بالأعمار ديالهم، وخاطروا بالأرواح ديالهم، ودافعوا على الثغور ديالنا، ودافعوا على الحدود ديالنا، ودافعوا على الأقاليم الجنوبية ديالنا، سواء كان من هذه الأقاليم الجنوبية ولا كانوا من الداخل، والناس الأمنيين حتى واحد هنا ما يمكن له يزايد على الآخر في هاذ القضية، كلنا مدينون لهم، وكلنا نشكر لهم، ولا يملك أحد أن يوفيهم حقهم إلا الله سبحانه وتعالى، ولكن الدولة تتبدل مجهود معهم، الآن احنا نتخلصو الموظف العادي النص، ولكن العسكريين كنعخلصو الثلثين، والفرق اللي كينتج على ذاك الشي بالنسبة لصندوق التقاعد الميزانية ديال الدولة اللي كتعطيه، وهما اللي كيمهم دابا في هاذ الساعة هو هاذ الشي يستمر، هو غدا من دابا 2022، إلى طول الله العمر ديالهم، ما نكوونوش مضطرين تقولو لهم ما يمكنناش نخلصوكم.

هذا اللي كيمهم دابا، والمواطنين كلهم هاذ الشي اللي كيمهم. كيمهم تقولو لهم، إن شاء الله الرحمن الرحيم، بلي التقاعد ديالكم مضمون، وإذا كنا مضطرين نعملو بعض المراجعات اللي غادي تمشي في اتجاه العدل، غادي تمشي في اتجاه الإنصاف ديال مختلف المكونات اللي إلى كان من الممكن لأنه الرفع ديال التقاعد من 600 لـ 1000 درهم، هاذك إجراء دارتو الدولة في حق الموظفين ديال (CIMR)، وملي جات هاذ الحكومة لقينا بلي الناس ديال (RCAR) ما استافدوش منه، وطلبت من السيد الوزير ديال المالية، اللي كينيه على الترتيب اللي وضعوه أحسن وزير مالية ديال المنطقة، في مؤسسة دولية، طلبت منه باش يبذل مجهود باش حتى هاذوك المتقاعدين اللي كياخذوا قل من 1000 درهم في (RCAR)، طلبت منه وبذل مجهود ووصل لنتيجة، والله يجازيه بخير عليهم كاملين، باش نرفعو شي شوية اللي تحت، وربما نكوون مضطرين نراجعو التقاعد ديال الناس اللي الفوق مع الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة للناس اللي خرجوا، وكل واحد، كل تعديل غادي ياخذ بعين الاعتبار فين وصل التقاعد الآن.

ولكن سمحو لي، إلى حاجة ماعنديش، ما يمكنش لكم تطلبوا مني نعطيهما حتى لشي واحد، أما إلى جاب الله الرزق، إذا جاد الله جاد عمر، علاش غادي نمنع أنا؟ علاش غنمنع الناس؟ علاش ما نهمش بالناس المحتاجين، بالناس اللي تقدم السن ديالهم؟ راه المتوسط ديال السن ديال الناس اللي كياخذوا التقاعد هو 29 سنة يعني بعد 60 عام، 21 سنة في حق الشخص و8 ديال السنوات هذا المتوسط، 8 ديال السنوات حق ذوي الحقوق: المرا والوليدات.

فإذا هاذ الشي هذا، احنا أشنو ابغينا؟ أول شي اليوم كيمني هو الديمومة، مجال اللي قتلوا اتما في السؤال ديالكم، وعندكم الحق. أهم شيء هو

أما دابا اليوم هاذ النهار سمحوا لي، ماشي ديال النظري، ماشي ديال النصائح التي ليست في محلها. إلى كانت شي حاجة أنا الباب ديالي مفتوح، والمكتب ديالي مفتوح، والبيت ديالي مفتوح، باش نسمع لأي مواطن مغربي ابغى يتكلم امعايا ويعطيني نصيحة، ولكن اليوم (c'est une journée grave)، هذا نهار حرج، نهار أنظمتنا التقاعدية في خطر.

كين دول، آ الإخوان، وصلت للأزمة، أنا ما عنديش استعداد نقاو نضحكو لبعضياتنا، ونوصلو لما وصلت إليه اليونان. كين دول بحال إسبانيا تحملت المسؤولية ونقصت للموظفين، ونقصت عدد من الموظفين، وإلى اقتضى الأمر هاذ الشيء، كتننى من الله ودابا هاذشي ما مطروحش، وخصوصو يتدار غادي يتدار، ولكن باش نجيو اليوم وعاود ثاني نعومو الكلام ونعومو النقاش وندخلو في إشكال.

ما تقولولياش على الحماية الاجتماعية، أنا مقتنع الجانب التأميني واضح، والجانب ديال الحماية، المشكل ماشي هو هذا، المشكل امينين؟ إلى كين واحد عندو شي مقترح باش هو يجيب أموال لهذه الدولة ويضخها في الصندوق ديال التقاعد ويجول دون الإفلاس ديالو، يتفضل بيجي يقترح هاذ الشيء هذا، وفي الانتخابات الجاية يشرح للناس كيفاش غادي يدير ويتفضل بيجي لهاذ المسؤولية ويحل المشاكل بهاذ الطريقة هاذي، ولكن الآن أنا أمامي 2014 وأنا في 2014 داخله في 5 سنوات التي تكلفت بها هاذ الحكومة.

إلى ابغى الله تمشي حتى للنهاية ديال المسار ديالها، كلشي بيد الله، أنا من الناس التي تنقول "الله أعلم" على كل حاجة، ما عنديش اليقين على المستقبل، المستقبل في يد الله، ولكن عندي العزيمة، إن شاء الله الرحمن الرحيم، باش نمشي في هاذ الإصلاحات التي وعدت بها الشعب المغربي إلى النهاية وما نتراجع على حتى شي وحدة فيهم، كل حاجة في وقتها وبما يلزمها من التشارك والتشاور مع الجميع والأخذ بكل رأي التي تيجي بنية حسنة وكل فكرة التي كتنكون معقولة، الأخذ بها. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا. شكرا لكم على مساهمتكم، السيد رئيس الحكومة.

رفعت الجلسة.

يلقاهش، ولا بيجي يشعل الضو ما يلقاهش، بيجي يقرب على الماء وما يلقاهش. أنا كهضر على التقاعد، كهضر على كلشي..

ملي كنتو كهضرو سمعت لكم، ملي كنتو كهضرو سمعت لكم، احتراموا رئيس الحكومة ديالكم التي جابتو صناديق الإقتراع ديالكم، والتي اعطاتو 107 ديال المقاعد، احتراموه، إلى كنتو ديمقراطيين، إلى كنتو ديمقراطيين احتراموه، ما غتخلعونيش، مرة أخرى ما غتخلعونيش، ديروها في البال ديالكم، ما غتخلعونيش، والتقاعد ما كاينش طريقة ديال الإصلاح ديالو إلا إذا اخذنا إجراءات.

وهاذ الإجراءات منها أنها لابد نزيدو في السنوات ديال العمل وهاذ الشيء هذا غادي نديروه بعد التشاور والتوافق بالطريقة التي يقبلوها بها الشركاء الاجتماعيين، ما كاينش إلا بإعادة الإحتساب.

من الطبيعي نكون نسمى أنا (généreux)، كيقولوا (généreux)، (Ce n'est pas généreux)، هاذك ماشي (généreux) لأن (la générosité) إلى كان عندنا واحد النظام (qui est généreux)، خاصو يعطي شي حاجة التي قادر يستمر فيها، أما إلى اعطيتها له عام ولا عامين ولا 5 سنين ولا 10 سنين ووصلتيني بعد ذلك للأزمة التي ما تقدرش نحلها، واش هاذيك (c'est une générosité?)، (ce n'est pas une générosité)، وأنا ما عنديرهاش، ما كاينش شي طريقة أخرى، ما كاينش شي طريقة أخرى إلا بإعادة العدل للمنظومة ديال التقاعد ديالنا باش نكونو قادرين في المستقبل، الأجيال التي جاية ما تكونوش أكينا لها الحق ديالها، وقولوا لها ما عندنا ما نعطيوك آ بنتي، ماشي معقول.

فاحنا غممشيو في هاذ الإتجاه، وغنتعاونو مع ذوي النوايا الحسنة، التي عندهم الرغبة باش يحلوا مشكلة بلادهم، التي عندهم الرغبة باش يضمنوا المستقبل ديال الأجيال ديالهم، التي ماشي المشكل ديالهم سياسي، وماشى المشكل ديالهم المقاعد ديال البرلمان، وماشى المشكل ديالهم يوصلوا للحكومة بأي ثمن، وماشى المشكل ديالهم يقبلوا رئيس الحكومة، التي كيفكروا في البلاد وعندهم الكبد.

هذاك السيد التي صفقت عليه قبيلة، صفقت عليه هو تكلم معايا من القلب ديالو وأنا صفقت عليه من القلب ديالي، ومشيت لعندو وحييتو، لأنه الكلام الذي كان كيقول لي، كيقول لي: "آ السي عبد الإله، رد البال لينوضوا لك بعض الأشخاص المزايدين التي ما ابغواش هاذ الإصلاح وتراجع". ما غنتراجعش، إن شاء الله الرحمن الرحيم، مهما كلف الثمن، وكنتعتقد بأن الشعب المغربي غيسانديني في هاذ القضية هاذي، وأنه الناس التي عندهم نوايا حسنة غيساندونني، وأن النقابات التي عندها نية حسنة غتسانديني.

طبعنا غيتناقشوا، غيدافعوا ما استطعنا، اشحال ما قدرنا نوسعو على المواطن، اشحال ما قدرنا ما نمسوش المصالح ديالو، اشحال ما قدرنا ما نمسوش الحقوق المكتسبة ديالو سنفعل.